

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



جُمْهُورِيَّةُ مَصْرُ الْعَرَبِيَّةُ

رَئَاسَةُ الْجُمْهُورِيَّةِ

الْجَرِيدَةُ السُّمِّيَّةُ

الثمن ٤ جنيهات

السنة	العدد	الصادر في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٤٤١ هـ
الثالثة والستون	٣٣	الموافق (١٣ أغسطس سنة ٢٠٢٠ م)

محتويات العدد:

رقم الصفحة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٥١٦ لسنة ٢٠١٧ بالموافقة على إعلان جمهورية مصر العربية

بشأن اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة والموقعة في كيب تاون

بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٦ وسحب الإعلان السابق إيداعه لدى

جهة الإيداع ٣

قرار رقم ١٢١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة

جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن تقديم الحكومة

الكورية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون

و٩٠ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تنفيذ مشروع «تطوير نظام

ميكنة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري»

الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ ٧٤

**شبكة القوانين والاحكام المصرية***Egyptian laws and provisions network*

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١٦ لسنة ٢٠١٧

بالموافقة على إعلان جمهورية مصر العربية

بشأن اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة

والموقعة في كيب تاون بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٦

وسحب الإعلان السابق إيداعه لدى جهة الإيداع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على إعلان جمهورية مصر العربية بشأن اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، والموقعة في كيب تاون بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٦، وسحب الإعلان السابق إيداعه لدى جهة الإيداع، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ١١ أكتوبر سنة ٢٠١٧ م)

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ٢٠١٧ م).



Egyptian laws and provisions network

إعلان

جمهورية مصر العربية بشأن اتفاقية الضمانات الدولية

على المعدات المنقولة ، والموقعة في كيب تاون

بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٦

- ١ - تعلن جمهورية مصر العربية أنه وفقاً للفقرة الفرعية أ من الفقرة ١ من المادة ٣٩ من الاتفاقية ، فإن الحقوق الامتيازية طبقاً للقوانين المصرية النافذة لها امتياز على أي حق دولي على معدة منقولة .
- ٢ - تعلن جمهورية مصر العربية أنه طبقاً للمادة ٥٣ من الاتفاقية ، فإن المحاكم المصرية هي المختصة داخل إقليم جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق المادة الأولى والفصل الثاني عشر من الاتفاقية .
- ٣ - تعلن جمهورية مصر العربية أنه وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٥٤ من الاتفاقية ، فإن كافة التعويضات المتاحة للدائن التي لم يتم إدراجها بنص هذه المادة ، والتي تستوجب تقديم طلب للمحكمة بتلك التعويضات ، يتم استحقاقها دون الحصول على حكم المحكمة .

وزير الخارجية

سامح شكري

اتفاقية

بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقوله

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية :

إدراكاً منها للحاجة إلى اقتناء واستخدام معدات منقوله عالية القيمة أو ذات أهمية اقتصادية خاصة وإلى تسهيل تمويل اقتناء هذه المعدات واستخدامها بشكل فعال ، واعترافاً منها بزيادة التأخير والتمويل المضمن بالأصول لهذا الغرض ، ورغبة منها في تسهيل هذه الأنواع من العمليات بوضع قواعد واضحة تطبق عليها ، وإدراكاً منها للحاجة إلى تأمين الاعتراف بالضمانات على هذه المعدات وحمايتها على الصعيد العالمي ،

ورغبة منها في توفير منافع اقتصادية كبيرة ومتبادلة لجميع الأطراف المعنية ، واعتقاداً منها بأن هذه القواعد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يرتكز عليها التأجير والتمويل المضمن بالأصول وأن تعزيز الاستقلالية الضرورية للأطراف في هذه العمليات ، وإدراكاً منها للحاجة إلى إنشاء إطار قانوني للضمانات الدولية على هذه المعدات وبالتالي إنشاء نظام تسجيل دولي لحماية هذه الضمانات ، وإذا تضع في اعتبارها الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الحالية بشأن هذه المعدات ،

قد اتفقت على الأحكام التالية :

(الفصل الأول)

نطاق التطبيق وأحكام عامة

المادة (١)

التعريف

في هذه الاتفاقية تكون للمصطلحات المستعملة فيها المعانى المذكورة أدناه ،

ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك :

(أ) "العقد" يعني عقدا لإنشاء ضمان أو عقدا يشترط الاحتفاظ بالملكية أو عقد تأجير ،

- (ب) "الإحالة" تعنى الاتفاق الذى ينقل إلى الطرف المحال إليه حقوقاً تبعية ، سواء نفذ ذلك فى شكل ضمانة أو أى شكل آخر ، مع نقل الضمانة الدولية ذات الصلة أو بدون نقلها ،
- (ج) "الحقوق التبعية" تعنى جميع الحقوق فى السداد أو أى شكل آخر من أشكال الأداء من جانب المدين بموجب عقد ، وهى الحقوق المضمونة بالمعدات المنقوله أو المرتبطة بها ،
- (د) "بدء إجراءات الإعسار" يعني الوقت الذى تعتبر فيه إجراءات الإعسار قد بدأت وفقاً لقانون الإعسار المطبق .
- (ه) "المشتري بشرط" يعني المشتري بموجب عقد يشترط الاحتفاظ بالملكية ،
- (و) "البائع بشرط" يعني البائع بموجب عقد يشترط الاحتفاظ بالملكية ،
- (ز) "عقد البيع" يعني عقداً لبيع معدات من البائع إلى المشتري وهو ليس عقداً بالمعنى الوارد فى الفقرة (أ) أعلاه ،
- (ح) "محكمة" تعنى محكمة عاديه أو إدارية أو هيئة تحكيم أنشأتها دولة متعاقدة ،
- (ط) "الدائن" يعني الدائن المضمن بموجب عقد ضمان أو البائع بشرط بموجب عقد يشترط الاحتفاظ بالملكية أو المؤجر بموجب عقد تأجير ،
- (ئ) "المدين" يعني المدين الضامن بموجب عقد ضمان ، أو المشتري بشرط بموجب عقد يشترط الاحتفاظ بالملكية ، أو المستأجر بموجب عقد تأجير ، أو الشخص المحمى حقه فى المعدات بحق أو ضمان غير رضائى قابل للتسجيل ،
- (ك) "مدير إجراءات الإعسار" يعني شخصاً مخولاً بإدارة إعادة التنظيم أو التصفية ، ويشمل الشخص المخول على أساس مؤقت ، كما يشمل المدين صاحب الحيازة على المعدات إذا كان قانون الإعسار المطبق يسمح بذلك ،
- (ل) "إجراءات الإفلاس" تعنى الإفلاس أو التصفية أو غيرهما من الإجراءات الجماعية القضائية أو الإدارية بما فى ذلك الإجراءات المؤقتة ، التى تخضع فيها أصول المدين وشونه لسيطرة أو إشراف المحكمة لأغراض إعادة التنظيم أو التصفية ،

(م) "أشخاص معنيون" تعنى :

١ - المدين ،

٢ - أى شخص يعطى أو يصدر كفالة أو ضماناً واجب الدفع عند الطلب أو خطاب ضمان أو أى شكل آخر من أشكال الضمان ، وذلك لغرض تأمين الوفاء بأى من الالتزامات لصالح الدائن ،

٣ - أى شخص آخر له حقوق فى أو على المعدات .

(ن) "عملية داخلية" تعنى عملية من النوع المذكور فى الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) فى الفقرة (٢) من المادة ٢ حيث يقع مركز المصالح الرئيسية لجميع الأطراف فى هذه العملية وكذلك المعدات ذات الصلة (كما هو محدد فى البروتوكول) فى نفس الدولة المتعاقدة وقت إقامة العقد وإذا كانت الضمانة الناشئة عن العملية قد قيدت فى سجل وطني فى تلك الدولة المتعاقدة التى أصدرت إعلاناً بموجب الفقرة (١) من المادة ٥٠ ،

(س) "الضمانة الدولية" تعنى ضمانة فى حوزة الدائن تنطبق عليها المادة ٢ ،

(ع) "السجل الدولى" يعني مرافق التسجيل الدولى المنشأة لأغراض هذه الاتفاقية أو البروتوكول ،

(ف) "عقد التأجير" يعني عقداً يقوم بموجبه شخص واحد (المؤجر) بنح شخص آخر (المستأجر) حق حيازة المعدات أو السيطرة عليها (مع خيار الشراء أو بدونه) مقابل دفع أجرة أو مدفوئات أخرى ،

(ص) "الضمانة الوطنية" تعنى ضمانة فى حوزة الدائن على المعدات أنشئت بموجب عملية داخلية مشمولة بإعلان صادر بموجب الفقرة (١) من المادة ٥٠ ،

(ق) "حق أو ضمان غير رضائى" يعني حقاً أو ضماناً منوحاً بموجب قانون دولة متعاقدة أصدرت إعلاناً بموجب المادة ٣٩ لضمان أداء أى التزام بما فى ذلك التزام الدولة أو كيان تابع للدولة ، أو منظمة حكومية دولية أو خاصة ،

(ر) "إشعار الضمانة الوطنية" يعني إشعاراً قيد أو سيقيد في السجل الدولي يفيد بإنشاء ضمانة وطنية ،

(ش) "معدات" تعني المال المنقول المندرج ضمن إحدى الفئات التي تنطبق عليها المادة ، ٢

(ت) "حق أو ضمان سابق" يعني حقاً أو ضماناً من أي نوع في إحدى المعدات أو عليها يكون قد نشأ أو استحدث قبل تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية على النحو المعرف في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (٢) من المادة ٦٠ ،

(ث) "المتحصلات" تعني المتحصلات النقدية أو غير النقدية من معدات ، ترتتب على فقد الكل أو الجزئي أو التلف المادي لهذه المعدات أو مصادرتها أو الاستيلاء عليها أو نزع ملكيتها ، كلياً أو جزئياً ،

(خ) "إحالة مرتبة" تعني إحالة يزمع القيام بها مستقبلاً عند وقوع حدث معين ، سواء كان هذا الحدث محقق الواقع أو غير متحقق الواقع ،

(ذ) "ضمانة دولية مرتبة" تعني ضمانة على المعدات تتجه النية إلى إنشائها مستقبلاً أو توقعها كضمانة دولية عند وقوع حدث معين (قد يشمل حصول المدين على حق في المعدات) سواء كان هذا الحدث متحقق الواقع أو غير متحقق الواقع ،

(ض) "بيع مرتقب" يعني بيعاً يزمع القيام به مستقبلاً عند وقوع حدث معين ، سواء كان هذا الحدث متحقق الواقع أو غير متحقق الواقع ،

(أأ) "بروتوكول" يعني ، فيما يتعلق بأي فئة من المعدات والحقوق التبعية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية البروتوكول الذي يحكم تلك الفئة من المعدات والحقوق التبعية ،

(ب ب) "مسجلة" تعني معدات مقيدة في السجل الدولي وفقاً للفصل الخامس ،

(ج ج) "ضمانة مسجلة" تعني ضمانة دولية ، أو حقاً أو ضماناً غير رضائي قابلاً للتسجيل أو ضمانة وطنية محددة في إشعار بضمانة وطنية مسجلة وفقاً للفصل الخامس ،

- (د د) "حق أو ضمان غير رضائي قابل للتسجيل" يعني حقاً أو ضماناً غير رضائياً قابلاً للتسجيل وفقاً لإعلان مودع بموجب المادة ٤٠ ،
- (ه ه) "المسجل" يعني ، فيما يتعلق بالبروتوكول ، الشخص المعين أو الهيئة المعينة بواسطة ذلك البروتوكول أو بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٢) من المادة ١٧ ،
- (و و) "اللوائح" تعنى الأنظمة التى تضعها أو تقرها السلطة الإشرافية وفقاً للبروتوكول ،
- (ز ز) "بيع" تعنى نقل ملكية معدات بموجب عقد بيع ،
- (ح ح) "التزام مضمون" تعنى التزاماً مضموناً بموجب ضمان ،
- (ط ط) "عقد ضمان" تعنى عقداً يمنح بموجبه المدين الضامن أو يوافق على منح الدائن المضمون حقاً على المعدات (بما فى ذلك حق الملكية) ليضمن أداء أي التزام فى الحاضر أو المستقبل من جانب المدين الضامن أو أي شخص آخر ،
- (ى ي) "ضمان" تعنى ضمانة يتم إنشاؤها بموجب عقد ضمان ،
- (ك ك) "السلطة الإشرافية" تعنى ، فيما يتعلق بالبروتوكول ، السلطة الإشرافية المشار إليها في الفقرة (١) من المادة ١٧ ،
- (ل ل) "عقد يشترط الاحتفاظ بالملكية" تعنى عقداً لبيع معدات بشرط عدم انتقال الملكية إلى حين الوفاء بالشرط أو الشروط المبينة في العقد ،
- (م م) "ضمانة غير مسجلة" تعنى حقاً أو ضماناً رضائياً أو غير رضائياً غير مسجل (خلاف الضمانة التي تنطبق عليها المادة ٣٩) ، سواء كان قابلاً للتسجيل أو غير قابل للتسجيل بموجب هذه الاتفاقية ،
- (ن ن) "كتابة" تعنى تسجيلاً للمعلومات (بما في ذلك المعلومات المبلغة بوسائل الإرسال عن بعد) في شكل ملموس أو في غير ذلك من الأشكال ، بحيث يمكن استنساخه في مناسبة لاحقة في شكل ملموس يبين بوسيلة معقولة موافقة الشخص على التسجيل ،

المادة (٢)**الضمانة الدولية**

- ١ - تنص هذه الاتفاقية على إنشاء ضمانة دولية على بعض فئات المعدات المنقولة والحقوق التبعية الخاصة بها والآثار المترتبة على تلك الضمانة .
- ٢ - لأغراض هذه الاتفاقية ، تعنى الضمانة الدولية على المعدات المنقولة ضمانة منشأة طبقاً للمادة ٧ على معدات من إحدى فئات المعدات المذكورة في الفقرة (٣) أدناه والمعينة في البروتوكول ، والتي يمكن تحديد كل منها بصورة منفردة ، وهذه الضمانة :

- (أ) منحها الضامن بموجب عقد ضمان ،
 - (ب) أو آلت إلى شخص هو البائع بشرط بموجب عقد يشترط الاحتفاظ بالملكية ،
 - (ج) أو آلت إلى شخص هو المؤجر بموجب عقد تأجير .
- إن الضمانة التي تندرج في إطار الفقرة الفرعية (أ) لا يمكن أن تندرج أيضاً في إطار الفقرة الفرعية (ب) أو (ج) .

٣ - إن الفئات المشار إليها في الفقرتين السابقتين هي :

- (أ) هيأكل الطائرات ومحركات الطائرات وطائرات الهليكوپتر .
- (ب) قاطرات وعربات السكك الحديدية .
- (ج) أصول الفضاء .

- ٤ - يحدد القانون الواجب التطبيق ما إذا كانت الضمانة التي تنطبق عليها الفقرة (٢) تندرج في إطار الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) من تلك الفقرة .
- ٥ - تشمل الضمانة الدولية على المعدات المتعلقة بهذه المعدات .

المادة (٣)**نطاق التطبيق**

- ١ - تنطبق هذه الاتفاقية عندما يكون موقع المدين ، وقت إبرام العقد الذي ينشئ الضمانة الدولية أو ينص عليها ، في دولة متعاقدة .
- ٢ - لا يؤثر وجود الدائن في دولة غير متعاقدة على تطبيق هذه الاتفاقية .

المادة (٤)**موقع المدين**

١ - لأغراض الفقرة (١) من المادة ٣ ، يكون موقع المدين في أي دولة متعاقدة :

- (أ) وفقاً للقانون الذي تم تأسيسه أو تكوينه بموجبه ،
- (ب) حيث يوجد مكتبه المسجل أو مقره القانوني .
- (ج) حيث يوجد مركزه الإداري ، أو
- (د) حيث يوجد مقر أعماله .

٢ - تعني الإشارة إلى مقر أعمال المدين في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة السابقة مقر أعماله إذا كان لديه أكثر من مقر واحد لأعماله أو تعنى محل إقامته المعتمد إذا لم يكن لديه مقر لأعماله .

المادة (٥)**التفسير والقانون الواجب التطبيق**

- ١ - تراعى فى تفسير هذه الاتفاقية أغراضها المنصوص عليها فى ديباجتها ، وطابعها الدولى ، وال الحاجة إلى الاتساق والوضوح فى تطبيقها .
- ٢ - يجب معالجة المسائل المتعلقة بالموضوعات التى تنظمها هذه الاتفاقية والتى لم تتب فيها صراحة وفقاً للمبادئ العامة التى تستند إليها الاتفاقية أو وفقاً للقانون الواجب التطبيق فى حالة عدم وجود مثل هذه المبادئ .
- ٣ - أن كل إشارة إلى القانون الواجب التطبيق فى إشارة إلى القانون الداخلى السارى وفقاً لقواعد القانون الدولى الخاص لدولة المحكمة .
- ٤ - إذا اشتملت الدولة على عدة وحدات إقليمية لكل منها قواعدها القانونية الخاصة فيما يتعلق بالمسألة القانونية التى يتعين الفصل فيها ، وعندما لا توجد إشارة للوحدة الإقليمية المختصة بالفصل فى المسألة ، فإن قانون تلك الدولة يحدد الوحدة الإقليمية التى يجب أن تحكم قواعدها المسألة المعنية ، وفي حالة عدم وجود أي قاعدة كهذه يطبق قانون الوحدة الإقليمية التى تكون أكثر ارتباطاً بالمسألة .

(٦) المادة

العلاقة بين الاتفاقية والبروتوكول

- ١ - تقرأ وتفسر هذه الاتفاقية والبروتوكول كوثيقة واحدة .
- ٢ - في حالة وجود اختلاف بين هذه الاتفاقية والبروتوكول ، يسود ما ينص عليه البروتوكول .

(الفصل الثاني)

إنشاء الضمانة الدولية

(٧) المادة

المتطلبات الشكلية

تنشأ ضمانة كضمانة دولية بموجب هذه الاتفاقية عندما يكون العقد المنشئ للضمانة

أو الذي ينص عليها :

(أ) مكتوبًا ،

(ب) متصلةً بعذات يملك سلطة التصرف فيها الضامن أو البائع بشرط أو المؤجر ،

(ج) يجعل من الممكن تحديد المعدات وفقاً للبروتوكول ، و

(د) يسمح ، في حالة عقد الضمان ، بتحديد الالتزامات المضمونة ، ولكن بدون الحاجة

إلى بيان مبلغ أو مبلغ أقصى مضمون ،

(الفصل الثالث)

التدابير في حالة الإخلال بالالتزامات

(٨) المادة

التدابير المتاحة للدائنين المضمون

١ - في حالة الإخلال بالالتزامات على النحو المنصوص عليه في المادة ١١ ، يجوز للدائنين

المضمون ، بقدر ما يكون الضامن قد وافق على ذلك في أي وقت ، ومع مراعاة أي إعلان

من الدولة المتعاقدة بموجب المادة ٥ ، أن يمارس واحداً أو أكثر من التدابير التالية :

(أ) أن يقوم بحيازة المعدات المضمنة لصالحه أو أن يمارس سيطرته عليها ،

(ب) أن يبيع أو يؤجر تلك المعدات ،

(ج) أن يحصل أو يستلم أى دخل أو أرباح ناجمة عن إدارة أو استخدام تلك المعدات .

٢ - للدائن المضمون بدلًا من ذلك ، أن يطلب إصدار أمر قضائي يرخص أو يأمر بالقيام بأى من التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة .

٣ - يجب تنفيذ أى من التدابير المذكورة فى الفقرة الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) من الفقرة (١) أو فى المادة ١٣ بطريقة معقولة تجاريًّا . ويعتبر التدبير منفذًا بطريقة معقولة تجاريًّا إذا نفذ وفقًا لأحد أحكام عقد الضمان ، ما لم يكن هذا الحكم غير معقول بشكل واضح .

٤ - على أى دائن مضمون يعتزم بيع أو تأجير معدات بموجب الفقرة (١) أن يعطي كتابة إشعارًا مسبقاً على وجه معقول بالبيع أو التأجير المرتقب إلى :

(أ) الأشخاص المعنيين المحددين فى الفقرة الفرعية (م) من الفقرتين (١) و(٢) من المادة ١ ، و

(ب) الأشخاص المعنيين المحددين فى الفقرة الفرعية (م) من الفقرة (٣) من المادة ١ والذين أعطوا الدائن المضمون إشعارًا بحقوقهم خلال مهلة معقولة قبل البيع أو التأجير .

٥ - يجب تحصيص أى مبلغ يحصله أو يستلمه الدائن المضمون نتيجة لتنفيذ أى من التدابير المذكورة فى الفقرة (١) أو الفقرة (٢) لسداد قيمة الالتزامات المضمنة .

٦ - عندما تتجاوز المبالغ التى يحصلها أو يستلمها الدائن المضمون نتيجة لاستخدام أى من التدابير المذكورة فى الفقرة (١) أو الفقرة (٢) المبلغ المضمن بواسطة ضمان وأى تكاليف معقولة تحملها نتيجة استخدام أى من تلك التدابير فعلى الدائن المضمون أن يوزع المبلغ الفائض على حائزى الضمانات التى تلى فى الترتيب ضماناته مباشرة والتى سبق تسجيلها ، أو الضمانات التى تسلم الدائن المضمون إشعارًا بها ، وحسب ترتيبها ، وأن يدفع أى رصيد متبقى إلى الضامن .

المادة (٩)

نقل الملكية وفاءً بالالتزامات - الإبراء

- ١ - في أي وقت بعد الإخلال بالالتزامات على النحو المنصوص عليه في المادة ١١، يجوز للدائن المضمون ولجميع الأشخاص المعنيين الاتفاق على أن تؤول ملكية أي معدات يشملها ضمان (أو أي حق آخر لدى الضامن في هذه المعدات) إلى الدائن المضمون وفاءً بالالتزامات المضمنة أو بجزء منها .
- ٢ - للمحكمة ، بناء على طلب من الدائن المضمون ، أن تأمر بأن تؤول ملكية أي معدات يشملها الضمان (أو أي حق آخر لدى الضامن في هذه المعدات) إلى الدائن المضمون وفاءً بالالتزامات المضمنة أو بجزء منها .
- ٣ - لا تقبل المحكمة طلبا بموجب الفقرة السابقة إلا إذا كانت قيمة الالتزامات المضمنة التي يجب الوفاء بها بواسطة هذه الأيلولة متناسبًا مع قيمة المعدات ، وذلك بعد أن يؤخذ في الحسبان أي مبلغ يدفعه الدائن المضمون لأي طرف معني .
- ٤ - للضامن أو أي شخص معني في أي وقت بعد الإخلال بالالتزامات على النحو المنصوص عليه في المادة ١١ ، قبل بيع المعدات المضمنة أو قبل إصدار أمر بموجب الفقرة (٢) من المادة ٨ ، أن يحصل على تحرير المعدات المحملة بالضمان عن طريق سداد المبلغ المضمن بأكمله ، وذلك مع مراعاة أي تأجير قبله الدائن المضمون بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (١) من المادة ٨ ، وعندما يتم بعد ذلك الإخلال دفع المبلغ المضمن بالكامل بواسطة شخص معني غير المدين ، يحل ذلك الشخص محل الدائن المضمون في حقوقه .
- ٥ - تكون الملكية أو أي حق آخر للضامن انتقلت أو انتقلت بالبيع بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (١) من المادة ٨ ، أو بموجب الفقرتين (١) أو (٢) من هذه المادة محررًا من أي ضمانة أخرى يكون للضامن الذي يملكه الدائن المضمون أولوية عليها بموجب أحكام المادة ٢٩

المادة (١٠)**التدابير المتأتية للبائع بشرط أو المؤجر**

فى حالة الإخلال بالالتزامات بموجب عقد يتضمن الاحتفاظ بالملكية أو بموجب عقد تأجير على النحو المنصوص عليه فى المادة ١١ ، يجوز للبائع بشرط أو للمؤجر ، حسب الحالة :

- (أ) إنهاء العقد وحيازة أي معدات يتعلق بها العقد أو السيطرة على تلك المعدات ، مع مراعاة أي إعلان من الدولة المتعاقدة بموجب المادة ٥٤ ، أو
- (ب) طلب أمر من المحكمة يرخص أو يأمر بالقيام بأى من هذه التدابير .

المادة (١١)**معنى الإخلال بالالتزامات**

- ١ - للمدين والدائن أن يتتفقا كتابة فى أي وقت ، على الظروف التى تشكل إخلالاً بالالتزامات أو أي ظرف آخر يسمح بممارسة الحقوق والتدابير المذكورة فى المواد من ٨ إلى ١٠ وفي المادة (١٣) .
- ٢ - فى حالة عدم اتفاق المدين والدائن ، فإن عبارة "الإخلال بالالتزامات" لأغراض المواد من ٨ إلى ١٠ والمادة ١٣ تعنى إخلالاً يحرم الدائن بصورة جوهرية مما يحق له توقع الحصول عليه بموجب العقد .

المادة (١٢)**التدابير الإضافية**

يجوز ممارسة أي تدابير إضافية يسمح بها القانون الواجب التطبيق ، بما فى ذلك أي تدابير اتفق عليها الأطراف . بقدر ما لم تتعارض مع الأحكام الآمرة فى هذا الفصل على النحو الوارد فى المادة (١٥) .

المادة (١٣)

التدابير المؤقتة إلى حين الفصل النهائي

١ - مع مراعاة أي إعلان تصدره دولة متعاقدة بموجب المادة ٥٥ ، يجب أن تضمن الدولة المتعاقدة أن الدائن الذي يقدم دليلاً على إخلال المدين بالتزامه ، أن يحصل من المحكمة ، إلى حين الفصل النهائي في مطالبته ، وبقدر ما يكون المدين قد وافق في أي وقت على ذلك ، على تدبير عاجل واحد أو أكثر من الأوامر التالية حسبما يطلب الدائن :

- (أ) المحافظة على المعدات وقيمتها ، و
- (ب) حيازة المعدات أو السيطرة عليها أو حراستها ، و
- (ج) منع المعدات من الحركة ، و
- (د) تأجير المعدات ، أو إدارتها والدخل الناشئ عنها ، باستثناء ما هو مشمول في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) .

٢ - عند إصدار أي أمر بموجب الفقرة السابقة ، يجوز للمحكمة أن تفرض الشروط

التي تراها ضرورية لحماية الأشخاص المعنيين في أي من الحالتين التاليتين :

- (أ) في حالة إخلال الدائن ، بأي من التزاماته تجاه المدين بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب البروتوكول عند تنفيذ أي أمر يسمح بمثل هذه التدابير ، أو
- (ب) إذا عجز الدائن عن إثبات مطالبته كلياً أو جزئياً عند الفصل النهائي في تلك المطالبة .

٣ - قبل إصدار أي أمر بموجب الفقرة (١) ، يجوز للمحكمة أن تفرض إعطاء إشعار بالطلب لأى من الأشخاص المعنيين .

٤ - ليس في هذه المادة ما يؤشر على تطبيق الفقرة (٣) من المادة ٨ أو يقيد من إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة أخرى غير تلك الواردة في الفقرة (١) .

(المادة ١٤)**المطلبات الإجرائية**

مع مراعاة الفقرة (٢) من المادة ٥٤، يجب أن تكون مارسة أي من التدابير المنصوص عليها في هذا الفصل وفقاً للإجراءات المقررة في القانون الواجب التطبيق في مكان ممارستها .

(المادة ١٥)**الاستثناءات**

يجوز في أي وقت لأي طرفين أو أكثر من الأطراف المذكورة في هذا الفصل في علاقاتهم المتبادلة، وبموجب اتفاق مكتوب ، أن يخالفوا أيّاً من الأحكام السابقة في هذا الفصل أو يغيروا أثراها ، باستثناء الفقرات من (٦) إلى (٣) من المادة ٨ والفقرتين (٤) و(٣) من المادة (٩) والفقرة (٢) من المادة ١٣ ، والمادة (١٤) .

(الفصل الرابع)**نظام التسجيل الدولي****(المادة ١٦)****السجل الدولي**

١ - ينشأ سجل دولي لتسجيل ما يلى :

(أ) الضمانات الدولية والضمانات الدولية المرتبطة بالحقوق والضمانات غير الرضائية

القابلة للتسجيل ،

(ب) الإحالات والإحالات المرتبطة للضمانات الدولية ،

(ج) حيازات الضمانات الدولية عن طريق الحلول القانوني أو التعاقدى بموجب القانون

الواجب التطبيق ،

(د) إشعارات الضمانات الوطنية ، و

(ه) تنزيل مرتبة الضمانات المشار إليها في أي من الفقرات الفرعية السابقة .

- ٢ - يجوز إنشاء سجلات دولية مختلفة لفئات مختلفة من المعدات والحقوق التبعية .
- ٣ - لأغراض هذا الفصل الخامس يشمل مصطلح "التسجيل" حسب الحالة ، تعديل التسجيل أو توسيع نطاقه أو شطبه .

المادة (١٧)

السلطة الإشرافية والمسجل

- ١ - تنشأ سلطة إشرافية على النحو الذي ينص عليه البروتوكول .
- ٢ - تقوم السلطة الإشرافية بما يلى :

 - (أ) إنشاء السجل الدولي أو العمل على إنشائه .
 - (ب) تعيين المسجل أو إعفائه من منصبه ، إلا إذا نص البروتوكول على خلاف ذلك ،
 - (ج) التأكد من أن أي حقوق لازمة لمواصلة التشغيل الفعال للسجل الدولي في حالة تغيير المسجل ، ستؤول إلى المسجل الجديد أو تصبح قابلة للإحالـة إليه ،
 - (د) القيام ، بعد التشاور مع الدول المتعاقدة ، بوضع أو اعتماد لوائح ، وفقاً للبروتوكول ، بشأن تشغيل السجل الدولي والعمل على نشر تلك اللوائح ،
 - (ه) وضع الإجراءات الإدارية التي يمكن من خلالها رفع الشكاوى المتعلقة بتشغيل السجل الدولي إلى السلطة الإشرافية ،
 - (و) الإشراف على المسجل وعلى تشغيل السجل الدولي ،
 - (ز) القيام ، بناء على طلب المسجل ، بتقديم الإرشادات إليه حسبما تراه السلطة الإشرافية ملائماً ،
 - (ح) وضع هيكل الرسوم التي تفرض على خدمات ومرافق السجل الدولي واستعراض هذا الهيكل دورياً ،
 - (ط) اتخاذ كافة الإجراءات الازمة لضمان وجود نظام تسجيل إلكترونى فعال قائماً على الإشعارات لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية والبروتوكول ،
 - (ى) تقديم تقارير دورية للدول المتعاقدة بشأن الوفاء بالتزاماتها بوجب هذه الاتفاقية والبروتوكول .

- ٣ - للسلطة الإشرافية أن تبرم أى اتفاق لازم لأداء مهامها ، بما فى ذلك أى اتفاق مشار إليه فى الفقرة (٣) من المادة (٢٧) .
- ٤ - تملك السلطة الإشرافية جميع حقوق الملكية فى قواعد البيانات والمحفوظات المتعلقة بالسجل الدولى .
- ٥ - على المسجل أن يضمن التشغيل الفعال للسجل الدولى وأن يؤدي المهام الموكلة إليه بوجب هذه الاتفاقية والبروتوكول واللوائح .

(الفصل الخامس)

المسائل الأخرى المتعلقة بالتسجيل

المادة (١٨)

شروط التسجيل

- ١ - يحدد البروتوكول واللوائح التنظيمية الشروط ، بما فى ذلك معايير تحديد المعدات ،
- من أجل ما يلى :

- (أ) إجراء التسجيل (على اعتبار أن الموافقة المطلوبة فى المادة ٢٠ يمكن إعطاؤها مقدماً بوسيلة الإرسال الإلكتروني) ،
- (ب) القيام بأعمال البحث وإصدار شهادات البحث ، ومع مراعاة ذلك ،
- (ج) ضمان سرية معلومات ووثائق السجل الدولى غير المعلومات والوثائق المتعلقة بالتسجيل .
- ٢ - لا يكون المسجل ملزماً بالاستعلام عما إذا كانت أى موافقة على التسجيل بوجب المادة ٢٠ قد منحت بالفعل أو أنها صحيحة .
- ٣ - عندما تسجل ضمانة كضمانة دولية مرتبطة وتصبح ضمانة دولية ، لا يلزم إجراء أى تسجيل آخر ، بشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالتسجيل كافية لتسجيل ضمانة دولية .
- ٤ - على المسجل أن يتخذ الترتيبات لقيد التسجيلات فى قاعدة بيانات السجل الدولى بحيث يمكن البحث عنها حسب الترتيب الزمنى لاستلامها ، ويجب أن يسجل فى الملف تاريخ ووقت الاستلام .

٥ - يمكن أن ينص البروتوكول على أنه لأى دولة متعاقدة أن تعين هيئة أو هيئات فى إقليمها لتكون نقطة دخول أو نقاط دخول يجب أو يمكن أن ترسل عن طريقها إلى السجل الدولى المعلومات الالزمة للتسجيل . ويجوز للدولة المتعاقدة التى تجرى هذا التعين أن تحدد حسب الحالة الشروط المطلوب استيفاؤها قبل إرسال تلك المعلومات إلى السجل الدولى .

(المادة ١٩)

صحة ووقت سريان التسجيل

- ١ - لا يكون التسجيل صحيحاً إلا إذا أجرى وفقاً للمادة (٢٠) .
- ٢ - يكون التسجيل ، إذا كان صحيحاً ، تاماً عند إدخال البيانات المطلوبة فى قاعدة بيانات السجل الدولى ليكون البحث عنها ميسراً .
- ٣ - يكون التسجيل قابلاً للبحث عنه لأغراض الفقرة السابقة :
 - (أ) عندما يكون السجل الدولى قد خصص له رقم ملف مسلسل ، و
 - (ب) عندما تخزن معلومات التسجيل ، بما فى ذلك رقم الملف ، بشكل مستديم بحيث يمكن الاطلاع عليها فى السجل الدولى .
- ٤ - إذا سجلت ضمانة أولاً كضمانة دولية مرتبطة ثم أصبحت ضمانة دولية ، تعامل هذه الضمانة الدولية كما لو كانت مسجلة منذ وقت تسجيل الضمانة الدولية المرتبطة ، بشرط أن يكون تسجيل هذه الأخيرة قائماً قبل إنشاء الضمانة الدولية حسب المقصوص عليه فى المادة (٧) .
- ٥ - تسرى الفقرة السابقة مع التعديلات الضرورية على تسجيل أى إحالة مرتبطة بضمانة دولية .
- ٦ - يكون التسجيل قابلاً للبحث عنه فى قاعدة بيانات السجل الدولى وفقاً للمعايير المقصوص عليها فى البروتوكول .

المادة (٢٠)**الموافقة على التسجيل**

- ١ - يجوز تسجيل الضمانة الدولية ، أو الضمانة الدولية المرتبطة ، أو الإحالة ، أو الإحالة المرتبطة لضمانة دولية ، ويجوز تعديل أي تسجيل أو تجديده قبل انتهاء مدته ، من جانب أي من الطرفين بموافقة مكتوبة من الطرف الآخر .
- ٢ - يجوز تسجيل وضع أي ضمانة دولية في مرتبة أدنى من ضمانة دولية أخرى من جانب الشخص الذي تم وضع ضمانته في مرتبة أدنى أو بموافقة مكتوبة منه في أي وقت .
- ٣ - يجوز شطب أي تسجيل من جانب الطرف الذي تم التسجيل لصالحه أو بموافقة مكتوبة منه .
- ٤ - يجوز لمن حل محل الغير بمقتضى حلول قانوني أو تعاقدي تسجيل حيازة ضمانة دولية .
- ٥ - يجوز تسجيل أي حق أو ضمان غير رضائي قابل للتسجيل من جانب حائزه .
- ٦ - يجوز تسجيل أي إشعار بضمانة وطنية من جانب حائز تلك الضمانة .

المادة (٢١)**مدة التسجيل**

يظل تسجيل الضمانة الدولية سارياً حتى شطبه أو حتى انتهاء المدة المحددة في التسجيل .

المادة (٢٢)**البحث**

- ١ - لأى شخص ، بالطريقة التي يحددها البروتوكول واللوائح التنظيمية ، أن يبحث أو يطلب البحث في السجل الدولي بالوسائل الإلكترونية عن الضمانات أو الضمانات الدولية المرتبطة المسجلة فيه .

٢ - على المسجل ، لدى استلامه طلباً للبحث يتعلق بأى معدات ،
أن يصدر بالوسائل الإلكترونية ، وفقاً للطريقة المحددة في البروتوكول واللوائح التنظيمية ،
شهادة بحث في السجل :

- (أ) تحتوى على جميع المعلومات المسجلة المتعلقة بتلك المعدات ، وكذلك بيان يوضح تاريخ ووقت تسجيل هذه المعلومات ،
- (ب) أو تشهد على عدم وجود أى معلومات في السجل الدولي متصلة بتلك المعدات .
- ٣ - تبين شهادة البحث الصادرة بموجب الفقرة السابقة أن الدائن المذكور اسمه في معلومات التسجيل قد امتلك ضمانة دولية أو ينوى امتلاك ضمانة دولية على المعدات ، ولكنها لا تبين ما إذا كان التسجيل يتعلق بضمانة دولية أو ضمانة دولية مرتبطة ، حتى إذا كان إثبات ذلك مكتوباً بالاستناد إلى معلومات التسجيل ذات الصلة .

المادة (٢٣)

قائمة الإعلانات والحقوق أو الضمانات غير الرضائية

يحتفظ المسجل بقائمة بالإعلانات وإشعارات سحب الإعلانات ، وفئات الحقوق أو الضمانات غير الرضائية التي أبلغته بها جهة الإيداع بوصفها معلننة من جانب الدول المتعاقدة وفقاً للمادتين ٣٩ و ٤٠ مع تاريخ كل إعلان أو إشعار بسحب إعلان ويجب تسجيل هذه القائمة وتيسير البحث فيها بحسب اسم الدولة المعلننة وتكون تحت تصرف أى شخص يطلبها على النحو المنصوص عليه في البروتوكول واللوائح التنظيمية .

المادة (٢٤)

قيمة الشهادات في الإثبات

تمثل كل وثيقة تفي بالشروط الشكلية المحددة في اللوائح وتشهد كشهادة صادرة

عن السجل الدولي دليلاً أولياً على ما يلى :

- (أ) أنها صادرة عن السجل الدولي ،
- (ب) صحة الواقع الوارد فيها ، بما في ذلك تاريخ التسجيل ووقته .

(المادة ٢٥)**شطب التسجيل**

- ١ - عند الوفاء بالالتزامات المضمونة بضمان مسجل أو الوفاء بالالتزامات المنشئة لحق أو ضمان غير رضائي مسجل ، أو الوفاء بشروط نقل الملكية بموجب عقد مسجل يشترط الاحتفاظ بالملكية ، فعلى حائز تلك الضمانة أن يعمل ، بدون إبطاء لا مبرر له ، على شطب التسجيل بعد تسلیم أو تسلم طلب مكتوب من المدين على عنوانه المبين في التسجيل .
- ٢ - عند تسجيل ضمانة دولية مرتبطة أو إحالة مرتبطة لضمانة دولية ، فعلى الدائن المتوقع أو المحال إليه المتوقع أن يعمل ، بدون إبطاء لا مبرر له ، على شطب التسجيل بعد تسلیم أو تسلم طلب مكتوب من المدين المتوقع أو المحيل المتوقع على عنوانه المبين في التسجيل ، وذلك قبل أن يقدم الدائن المتوقع أو المحال إليه المتوقع أموالاً أو يتعهد بتقاديمها .
- ٣ - عند الوفاء بالالتزامات المضمونة بضمانة وطنية محددة في إشعار مسجل بضمانة وطنية ، فعلى حائز هذه الضمانة أن يعمل ، بدون إبطاء لا مبرر له ، على شطب التسجيل بعد تسلیم أو تسلم طلب مكتوب من المدين على عنوانه المبين في التسجيل .
- ٤ - عندما يكون التسجيل غير مستحق أو غير صحيح ، فعلى الشخص الذي تم التسجيل لصالحه أن يعمل ، بدون إبطاء لا مبرر له ، على شطب هذا التسجيل أو تعديله بعد تسلیم أو تسلم طلب مكتوب من المدين على عنوانه المبين في التسجيل .

(المادة ٢٦)**استخدام مراافق التسجيل الدولي**

لا يجوز منع أي شخص من استخدام مراافق التسجيل والبحث في السجل الدولي إلا إذا خالف الإجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل .

(الفصل السادس)

امتيازات ومحصانات السلطة الإشرافية والمسجل

المادة (٢٧)

الشخصية القانونية - المحصنة

- ١ - يكون للسلطة الإشرافية شخصية قانونية دولية إن لم تكن منوحة هذه الشخصية بالفعل .
 - ٢ - تتمتع السلطة الإشرافية ومسئوليها وموظفوها بالمحصنة ضد الإجراءات القانونية أو الإدارية على النحو المحدد في البروتوكول .
 - ٣ - (أ) تتمتع السلطة الإشرافية بالإعفاء من الضرائب وبالامتيازات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق المعقود مع الدولة المضيفة .
- (ب) تعنى عبارة "الدولة المضيفة" لأغراض هذه الفقرة ، الدولة التي توجد فيها السلطة الإشرافية .
- ٤ - تكون حرمة أصول السجل الدولي ووثائقه وقواعد البيانات الخاصة به ومحفوظاته ، مصونة ومحصنة ضد الحجز أو الإجراءات القانونية أو الإدارية الأخرى .
 - ٥ - لأغراض أي مطالبة ضد المسجل بموجب الفقرة (١) من المادة ٢٨ أو المادة ٤٤ ، يكون من حق المطالب الوصول إلى المعلومات والوثائق حسب الضرورة ليتمكن من مواصلة مطالبه .
 - ٦ - للسلطة الإشرافية رفع الحماية والمحصنة المنوحيين بموجب الفقرة (٤) .

(الفصل السابع)

مسؤولية المسجل

المادة (٢٨)

المسؤولية والتأمين المالي

- ١ - يكون المسجل مسؤولاً عن تعويض الأضرار عن الخسائر التي يتکبدتها شخص والتي تنتج مباشرة بسبب خطأ أو تقصير المسجل والمسئولين والعاملين لديه أو بسبب عطل فى تشغيل نظام التسجيل الدولى ، إلا إذا كان العطل بسبب حدث حتمى ولا يمكن

مقاومته ولم يتيسر منعه باتباع أفضل الممارسات المستخدمة عموماً في مجال تصميم وتشغيل السجلات الإلكترونية بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالنظم الاحتياطية والنظم الأمنية والتشغيل الشبكي .

٢ - لا يكون المسجل مسؤولاً وفقاً للفقرة السابقة عن الأخطاء الواقعية في معلومات التسجيل التي تلقاها المسجل أو أرسلها بالشكل الذي تسلّمها به ، ولا يكون المسجل والمسؤولون والعاملون لديه مسؤولين عن الأفعال أو الظروف التي تنشأ قبل تسلّم معلومات التسجيل في السجل الدولي .

٣ - يجوز تخفيض التعويض المقرر وفقاً للفقرة ١ بقدر تسبب الشخص المتضرر أو إسهامه في حدوث ذلك الضرر .

٤ - على المسجل أن يتعاقد على تأمين أو على ضمان مالي يغطي المسئولية المشار إليها في هذه المادة بالقدر الذي تحده السلطة الإشرافية ، وفقاً للبروتوكول .

(الفصل الثامن)

آثار الضمانة الدولية إزاء الغير

(المادة ٢٩)

أولوية الضمانات المتسافسة

١ - يكون للضمانة المسجلة أولوية على أي ضمانة أخرى تسجل بعدها وعلى أي ضمانة غير مسجلة .

٢ - تسرى أولوية الضمانة المذكورة أولاً وفقاً للفقرة السابقة :

(أ) حتى إذا كانت الضمانة الأخرى معروفة فعلاً ، عند نشوء أو تسجيل الضمانة المذكورة أولاً ، و

(ب) حتى بالنسبة للمبالغ المعطاة من حائز الضمانة المذكورة أولاً مع علمه بالضمانة الثانية .

٣ - يكتسب مشترى المعدات حقوقه عليها :

(أ) مع مراعاة أي ضمانة مسجلة في وقت اكتسابه لتلك الضمانة . و

(ب) متحررة من أي ضمانة غير مسجلة حتى إذا كان لديه علم فعلى بتلك الضمانة .

٤ - يكتسب المشترى بشرط أو المؤجر ضمانته على تلك المعدات أو حقه فيها :

(أ) مع مراعاة أي ضمانة مسجلة قبل تسجيل الضمانة الدولية التي يحوزها البائع
بشرط أو المؤجر . و

(ب) متحررة من أي ضمانة غير مسجلة على هذا النحو في ذلك الوقت حتى إذا
كان لديه علم فعلى بتلك الضمانة .

٥ - يجوز تغيير أولوية الضمانات أو الحقوق المتنافسة المنصوص عليها في هذه
المادة بالاتفاق بين حائزى تلك الضمانات ولكن من يحال إليه ضمانة أدنى مرتبة لا يكون
ملزما بأى اتفاق لخض مرتبة تلك الضمانة ، إلا في حالة تسجيل الضمانة في مرتبة أدنى
بوجب الاتفاق في تاريخ الإحالة .

٦ - أي أولوية منوحة بوجب هذه المادة لضمانة على أي معدات تنسحب على
المتحصلات منها .

٧ - أن هذه الاتفاقية :

(أ) لا تؤثر على حقوق شخص في أي شيء بخلاف إحدى المعدات ، كان ملوكاً له
قبل تركيبه على إحدى المعدات ، إذا استمر وجود تلك الحقوق وفقاً للقانون
الواجب التطبيق بعد التركيب .

(ب) لا تمنع إنشاء حقوق في شيء بخلاف إحدى المعدات ، ركب مسبقاً على المعدات ،
إذا كانت تلك الحقوق قائمة وفقاً للقانون الواجب التطبيق .

المادة (٣٠)**آثار الإعسار**

١ - في إجراءات الإعسار المتخذة ضد المدين ، تكون الضمانة الدولية سارية إذا كانت
مسجلة وفقاً لهذه الاتفاقية قبل بدء إجراءات الإعسار .

٢ - ليس في هذه المادة ما يؤثر على سريان الضمانة الدولية في إجراءات الإعسار عندما تكون تلك الضمانة سارية بموجب القانون الواجب التطبيق .

٣ - ليس في هذه المادة ما يؤثر على ما يلى :

(أ) أي قواعد قانونية مطبقة في إجراءات الإعسار وتعلق بإبطال أي عملية سواء ،

لأنها تمنح تفضيلاً أو لأنها تشكل نقلًا لحقوق الدائنين عن طريق الغش .

(ب) أي قواعد إجرائية تتعلق بإنفاذ ملكية خاضعة لرقابة أو إشراف مدير إجراءات الإعسار .

(الفصل التاسع)

إحالة الحقوق التبعية والضمادات الدولية - حقوق الحلول

المادة (٢١)

آثار الإحالة

١ - أى إحالة لحقوق تبعية تتم وفقاً للمادة ٣٢ تنقل أيضًا ما يلى إلى المحال إليه ،
ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك :

(أ) الضمانة الدولية ذات الصلة ، و

(ب) كل حقوق المحيل وأولويته بموجب هذه الاتفاقية .

٢ - ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الإحالة الجزئية للحقوق التبعية الخاصة بالمحيل ،
 ويجوز للمحيل والمحال إليه أن يتفقا ، في حالة تلك الإحالة الجزئية ، على حقوق كل منهما فيما يتعلق بالضمانة الدولية المحالة بموجب الفقرة السابقة ، ولكن موافقة المدين إذا كان ذلك يؤثر بشكل ضار على موقفه .

٣ - مع مراعاة الفقرة (٤) يحدد القانون الواجب التطبيق الدفوع وحقوق التعويض المتاحة للمدين إزاء المحال إليه .

٤ - للمدين في أى وقت أن يتنازل بموجب عقد مكتوب عن جميع الدفوع وحقوق التعويض المشار إليها في الفقرة السابقة أو عن أى منها بخلاف الدفوع الناشئة عن أفعال الغش من جانب المحال إليه .

٥ - عند الإحالة في شكل ضمان ، تعود إلى المحيل الحقوق التبعية المحولة ،
بقدر ما تزال قائمة بعد الوفاء بالالتزامات المضمونة بالإحالة .

المادة (٣٢)

المطلبات الشكلية للإحالة

١ - لا تنقل إحالة الحقوق التبعية الضمانية الدولية ذات الصلة إلا إذا توافرت الشروط

التالية في الإحالة :

(أ) أن تكون مكتوبة ، و

(ب) تسمح بتحديد الحقوق التبعية بموجب العقد المنبثق عنه ، و

(ج) تسمح عند الإحالة في شكل ضمان ، بتحديد الالتزامات المضمونة بالإحالة وفقاً
للبروتوكول ولكن بدون حاجة إلى تحديد أي مبلغ أو مبلغ أقصى مضمون .

٢ - لا تسرى إحالة الضمانة الدولية التي أنشأها أو نصّ عليها عقد الضمان إلا بإحالة
بعض الحقوق التبعية أو جميعها .

٣ - لا تنطبق هذه الاتفاقية على أي إحالة لحقوق تبعية إذا لم يترتب على الإحالة
نقل الضمانة الدولية ذات الصلة .

المادة (٣٣)

الالتزامات المدين إزاء الحال إليه

١ - بقدر ما يكون قد تم نقل الحقوق التبعية والضمانة الدولية ذات الصلة وفقاً
للمادتين (٣٢ و ٣١) ، يكون المدين فيما يتعلق بتلك الحقوق وتلك الضمانة ملزماً بالإحالة ،
ويقع عليه التزام السداد للمحال إليه أو الوفاء بأى التزام آخر للمحال إليه
بالشروط التالية فقط :

(أ) أن يكون قد تم إعطاء المدين إشعاراً مكتوباً بالإحالة من المحيل أو بإذن منه .

(ب) أن يحدد الإشعار الحقوق التبعية .

٢ - السداد أو الوفاء بالالتزامات من جانب المدين يبرئه من المسئولية إذا تم وفقاً للفقرة السابقة ، وذلك دون المساس بأي شكل آخر من أشكال السداد أو الوفاء بالالتزامات التي يترب عليها الإبراء .

٣ - ليس في هذه المادة ما يؤثر على أولوية الإحالات المنافسة .

المادة (٢٤)

التدابير المتاحة في حالة عدم تنفيذ إحالة في شكل ضمان

في حالة إخلال المحيل بالتزاماته بمقتضى إحالة حقوق تبعية والضمانة الدولية المتعلقة بها والتي تمت في شكل ضمان تسرى المادتان (٨ و ٩) والمواد من (١١ إلى ١٤) على العلاقات بين المحيل والمحال إليه (وتسرى بالنسبة إلى الحقوق التبعية بقدر ما تكون تلك الأحكام قابلة للتطبيق على الممتلكات غير الملموسة) كما لو كانت الإشارات :

(أ) إلى الالتزام المضمن والضمان ، هي إشارات إلى الالتزام المضمن بإحالة الحقوق التبعية والضمانة الدولية المتعلقة بها والضمان الذي أنشأته تلك الإحالة ،

(ب) إلى الدائن المضمن أو الدائن والضمان أو المدين ، هي إشارات إلى المحال إليه والمحيل ،

(ج) إلى صاحب الضمانة الدولية ، هي إشارات إلى المحال إليه ، و

(د) إلى المعدات هي ، إشارات إلى الحقوق التبعية المحالة والضمانة الدولية ذات الصلة .

المادة (٢٥)

أولوية الإحالات المنافسة

١ - إذا وجدت إحالة متنافسة لحقوق تبعية وتتضمن واحدة منها على الأقل الضمانة الدولية ذات الصلة وكانت تلك الإحالة مسجلة ، تسرى أحكام المادة ٢٩ كما لو كانت الإشارات إلى ضمانة مسجلة هي إشارات إلى إحالة الحقوق التبعية والضمانة المسجلة ذات الصلة ، وكما لو كانت الإشارات إلى ضمانة مسجلة أو غير مسجلة هي إشارات إلى إحالة مسجلة أو غير مسجلة .

٢ - تسرى المادة ٣٠ على إ حالـة حقوق تبعـية كـما لو كانت الإـشارات إـلى ضـمانـة دولـية هـى إـشارـات إـلى إـحالـة حقوق تبعـية وضـمانـة دولـية ذاتـ صـلة .

المادة (٣٦)

أولوية الحال إـلـيـه بـالـنـسـبـة إـلـى الحـقـوق التـبـعـية

١ - يـتـمـتع الشـخـص الـذـى أـحـيلـت إـلـيـه حقوقـ تـبـعـية وـضـمانـة دولـية ذاتـ الـصلة وـالـذـى سـجـلـت إـحالـة إـلـيـه ، وـفـقاً لـلـفـقرـة (١) مـنـ المـادـة ٣٥ بـالـأـولـويـة عـلـى أـىـ شخصـ آخـرـ أـحـيلـت إـلـيـه حقوقـ تـبـعـية :

(أ) إـذا كانـ العـقـد الـذـى نـشـأـت بـمـقـضـاهـ الحـقـوقـ تـبـعـيةـ يـنـصـ عـلـى أـنـ تـلـكـ الحـقـوقـ مـؤـمـنةـ بـالـمـعـدـاتـ أـوـ مـرـتـبـطـةـ بـهـاـ ،ـ وـ

(ب) فـقـطـ بـقـدـرـ اـرـتـيـاطـ الحـقـوقـ تـبـعـيةـ بـالـمـعـدـاتـ .

٢ - لأـغـارـضـ الفـقـرـةـ الفـرعـيـةـ (بـ)ـ مـنـ الفـقـرـةـ السـابـقـةـ ،ـ لـاـ تـرـتـبـ الحـقـوقـ تـبـعـيةـ بـالـمـعـدـاتـ إـلـاـ بـالـقـدـرـ الـذـى تـتـكـونـ فـيـهـ تـلـكـ الـحـقـوقـ مـنـ حـقـوقـ فـيـ السـدـادـ أـوـ أـداـءـ تـتـعـلـقـ بـاـ يـلـىـ :

(أ) مـبـلـغـ مـدـفـوعـ مـقـدـمـاـ وـيـسـتـخـدـمـ لـشـرـاءـ المـعـدـاتـ ،ـ

(بـ)ـ مـبـلـغـ مـدـفـوعـ مـقـدـمـاـ وـيـسـتـخـدـمـ لـشـرـاءـ مـعـدـاتـ أـخـرىـ يـكـونـ لـلـمـحـيـلـ ضـمانـةـ دولـيةـ أـخـرىـ

عـلـيـهـاـ إـذاـ كـانـ الـمـحـيـلـ قـدـ نـقـلـ تـلـكـ الضـمانـةـ إـلـىـ الـمـحـالـ إـلـيـهـ وـسـجـلـتـ هـذـهـ إـحالـةـ ،ـ أـوـ

(جـ)ـ الـثـمـنـ المـدـفـوعـ مـقـابـلـ المـعـدـاتـ ،ـ أـوـ

(دـ)ـ الـقـيـمـةـ الـإـيجـارـيـةـ المـدـفـوعـةـ عـنـ المـعـدـاتـ ،ـ أـوـ

(هـ)ـ أـىـ التـزـامـاتـ أـخـرىـ نـشـأـتـ مـنـ عـمـلـيـةـ مـذـكـورـةـ فـيـ أـىـ مـنـ الـفـقـرـاتـ الفـرعـيـةـ أـعـلاـهـ .

٣ - فـيـ جـمـيعـ الـحـالـاتـ الأـخـرىـ يـحدـدـ الـقـانـونـ الـواـجـبـ التـطـبـيقـ أـولـويـةـ إـحالـاتـ الـمـتـنـافـسـةـ لـلـحـقـوقـ تـبـعـيةـ .

المادة (٣٧)

آثارـ إـعـسـارـ الـمـحـيـلـ

تـسـرـىـ أـحـكـامـ المـادـةـ ٣٠ـ عـلـىـ إـجـرـاءـاتـ إـعـسـارـ ضـدـ الـمـحـيـلـ كـمـاـ لوـ كـانـتـ إـشارـاتـ إـلـىـ الـمـدـيـنـ هـىـ إـشارـاتـ إـلـىـ الـمـحـيـلـ .

(المادة ٣٨)

الحلول

- ١ - مع مراعاة الفقرة (٢) ، ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر على اكتساب حقوق تبعية والضمانة الدولية ذات الصلة عن طريق الحلول القانونية أو التعاقدية موجبة القانون الواجب التطبيق .
- ٢ - يجوز تغيير الأولوية بين أي ضمانة مذكورة في الفقرة السابقة وضمانة منافسة لها ، باتفاق مكتوب بين صاحبى الضمانتين ، ولكن الشخص الذى أحيلت إليه ضمانة ذات مرتبة أدنى لا يكون ملزماً بأى اتفاق يضع تلك الضمانة فى مرتبة أدنى إلا إذا تم ، فى وقت الإحالة تسجيل الحلول المتعلقة بذلك الاتفاق .

(الفصل العاشر)

الحقوق أو الضمانات الخاضعة لإعلانات من الدول المتعاقدة

(المادة ٣٩)

الحقوق ذات الأولوية بدون تسجيل

- ١ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن فى أي وقت ، على وجه العموم أو الخصوص ، فى إعلان تودعه لدى جهة إيداع البروتوكول :
 - (أ) فئات الحقوق أو الضمانات غير الرضائية (بخلاف حق أو ضمان تسرى عليه المادة ٤) التي لها أولوية موجبة قانون تلك الدولة على ضمانة على معدات معادلة لضمانة شخص حائز لضمانة دولية مسجلة والتي يكون لها أولوية على ضمانة دولية مسجلة ، سواء داخل إجراءات الإعسار أو خارجها .
 - (ب) لا يؤثر أى حكم في هذه الاتفاقية في حق دولة أو كيان تابع لدولة أو منظمة حكومية دولية أو جهة خاصة أخرى تقدم خدمات عامة في التحفظ على معدات أو احتيازها وفقاً لقوانين تلك الدولة لسداد المستحقات لذلك الكيان أو تلك المنظمة أو الجهة التي تقدم الخدمة ، والتي ترتبط مباشرة بالخدمات المقدمة بخصوص هذه المعدات أو معدات أخرى .

- ٢ - يجوز الإشارة في إعلان صادر بموجب الفقرة السابقة إلى فئات تنشأ بعد إيداع ذلك الإعلان .
- ٣ - لا يكون للحق أو الضمان غير الرضائي أولوية على أي ضمانة دولية إلا في حالة واحدة فقط هي أن يتضمن الحق أو الضمان غير الرضائي إلى فئة مشمولة بإعلان مودع قبل تسجيل الضمانة الدولية .
- ٤ - بالرغم من الفقرة السابقة ، يجوز لأى دولة متعاقدة فى وقت التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه أن تعلن أن الحق أو الضمان من الفئات التي يشملها إعلان صادر وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ تكون له الأولوية على ضمانة دولية مسجلة قبل تاريخ ذلك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

المادة (٤٠)

الحقوق أو الضمانات غير الرضائية القابلة للتسجيل

لأى دولة متعاقدة أن تقدم في أي وقت في إعلان مودع لدى جهة إيداع البروتوكول ، قائمة بفئات الحقوق أو الضمانات غير الرضائية القابلة للتسجيل بموجب هذه الاتفاقية بخصوص أي فئة من المعدات ، كما لو كان الحق أو الضمان ضمانة دولية . ويجب أن ينظم وفقاً لذلك ، ويجوز تعديل هذا الإعلان من وقت لآخر .

(الفصل الحادى عشر)

تطبيق الاتفاقية على المبيعات

المادة (٤١)

البيع والبيع المرتقب

تنطبق هذه الاتفاقية على البيع أو البيع المرتقب لمعدات على النحو المنصوص عليه في البروتوكول ، مع أي تعديلات عليه .

(الفصل الثاني عشر)

الاختصاص

المادة (٤٢)

اختيار المحكمة

- ١ - مع مراعاة المادتين (٤٣ و ٤٤) ، يكون لمحاكم الدولة المتعاقدة التي يختارها أطراف أي عملية الاختصاص فيما يتعلق بأى دعوى مرفوعة بموجب هذه الاتفاقية ، بصرف النظر عن صلة المحكمة المختارة بالأطراف أو بالعملية . ويجب أن يكون هذا الاختصاص حصرياً ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك .
- ٢ - يجب أن يكون هذا الاتفاق مكتوبأً أو مبرماً وفقاً للمتطلبات الشكلية المنصوص عليها في قانون المحكمة المختارة .

المادة (٤٣)

الاختصاص بموجب المادة (١٣)

- ١ - يكون لمحاكم الدولة المتعاقدة التي يختارها الأطراف ومحاكم الدول المتعاقدة التي توجد المعدات في إقليمها الاختصاص في الحكم بالتدابير المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة (١) من المادة (١٣) والفرقة (٤) من المادة (١٣) فيما يتعلق بتلك المعدات .
- ٢ - لأى من المحاكم التالية ممارسة الاختصاص للحكم بالتدابير المذكورة في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من المادة (١٣) أو للحكم بتدابير أخرى مؤقتة بموجب الفقرة (٤) من المادة (١٣) :
 - (أ) المحاكم التي يختارها الأطراف ، أو
 - (ب) محاكم الدولة المتعاقدة التي يوجد المدين في إقليمها ، على أن يكون التدبير المضي به قابلاً للإنفاذ في إقليم تلك الدولة المتعاقدة فقط .
 - ٣ - يكون للمحكمة الاختصاص بموجب الفقرتين السابقتين حتى إذا كان الفصل النهائي في المطالبة المذكورة في الفقرة (١) من المادة (١٣) سيتم أو قد يتم في محكمة دولة متعاقدة أخرى أو أن يقدم للتحكيم .

المادة (٤٤)**الاختصاص باتخاذ إجراءات ضد المسجل**

- ١ - تكون محاكم الدولة التي تقع في إقليمها إدارة المسجل هي وحدها المختصة بقضايا التعويضات أو إصدار أوامر ضد المسجل .
- ٢ - إذا لم يستجب شخص لطلب مقدم بموجب المادة (٢٥) ولم يعد هذا الشخص موجوداً أو تعذر العثور عليه لغرض إصدار أمر ضده لإلزامه بالعمل على شطب التسجيل ، يكون للمحاكم المذكورة في الفقرة السابقة وحدها الاختصاص ، بناءً على طلب موجه من المدين أو المدين المرتقب ، في توجيهه أمر إلى المسجل يلزم المسجل بشطب التسجيل .
- ٣ - إذا لم يمثل شخص لأمر محكمة ذات اختصاص بموجب هذه الاتفاقية أو ، في حالة الضمانة الوطنية ، لأمر محكمة مختصة يلزم هذا الشخص بأن يعمل على تعديل التسجيل أو شطبه ، يجوز للمحاكم المشار إليها في الفقرة (١) أن تأمر المسجل باتخاذ الخطوات الضرورية لإنفاذ ذلك الأمر .
- ٤ - مع مراعاة الفقرات السابقة ، لا يجوز لأى محكمة أن تصدر أى أوامر أو أحكام أو قرارات ضد المسجل أو ملزمة له .

المادة (٤٥)**الاختصاص بالنسبة لإجراءات الإعسار**

لا تنطبق أحكام هذا الفصل على إجراءات الإعسار .

(الفصل الثالث عشر)**العلاقة باتفاقيات أخرى****المادة (٤٥) مكرراً****العلاقة باتفاقية الأمم المتحدة****بشأن إحالة المستحقات في التجارة الدولية**

تغلب هذه الاتفاقية على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن إحالة المستحقات في التجارة الدولية ، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك بتاريخ ١٢ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠١ ، بقدر علاقتها بإحالة المستحقات التي تعد حقوقاً تبعية متصلة بضمادات دولية على معدات الطائرات وقاطرات وعربات السكك الحديدية وأصول الفضاء .

المادة (٤٦)**العلاقة باتفاقية المنظمة الدولية لتوحيد القانون الخاص****بشأن التأجير التمويلي الدولي**

يجوز أن يحدد البروتوكول العلاقة بين هذه الاتفاقية واتفاقية المنظمة الدولية لتوحيد القانون الخاص بشأن التأجير التمويلي الدولي ، الموقعة في أوتاوا في ٢٨ مايو/آيار ١٩٨٨

(الفصل الرابع عشر)**الأحكام الختامية****المادة (٤٧)****التوقيع على الاتفاقية أو التصديق عليها****أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها**

١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في كيب تاون في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ للدول المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في كيب تاون من ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول إلى ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ لإقرار اتفاقية بشأن المعدات المنقولة وبروتوكول بشأن معدات الطائرات . ويفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية بعد ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ لكل الدول في مقر المنظمة الدولية لتوحيد القانون الخاص في روما إلى أن يبدأ سريانها وفقاً للمادة (٤٩) .

٢ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة من الدول التي وقعت عليها .

٣ - لأى دولة لم توقع على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها فى أى وقت .

٤ - يسرى التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بإيداع وثيقة رسمية تفيد بذلك لدى جهة الإيداع .

المادة (٤٨)

منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية

١ - أى منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تشكلها دول ذات سيادة وقارس الاختصاص على أمور معينة تحكمها هذه الاتفاقية ، يجوز لها بالمثل أن توقع على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها . ويكون لمنظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية فى هذه الحالة حقوق وواجبات الدولة المتعاقدة ، بقدر اختصاص تلك المنظمة بالأمور التى تحكمها هذه الاتفاقية . وعندما يكون عدد الدول المتعاقدة مهمًا فى هذه الاتفاقية ، لا ت hubs منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية كما لو كانت دولة متعاقدة بالإضافة إلى دولها الأعضاء من الدول المتعاقدة .

٢ - يجب على منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية عند توقيعها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها أن تقدم إعلانًا إلى جهة الإيداع تحدد فيه الأمور التى تحكمها هذه الاتفاقية والتى أنسنت إليها دولها الأعضاء الاختصاص عليها . ويجب على منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية أن تبادر فوراً إلى إبلاغ جهة الإيداع بأى تغييرات فى توزيع اختصاصها المحدد فى الإعلان المخصوص عليه فى هذه الفقرة ، بما فى ذلك أى اختصاص جديد أنسن إليها .

٣ - كل إشارة فى هذه الاتفاقية إلى "الدولة المتعاقدة" أو "الدول المتعاقدة" أو "الدولة الطرف" أو "الدول الأطراف" تطبق بالتساوى على منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية حيثما يتطلب السياق ذلك .

المادة (٤٩)

سريان مفعول الاتفاقية

١ - يسرى مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثالثة ، ولكن فقط فيما يتعلق بأى فئة من المعدات التى ينطبق عليها أحد البروتوكولات :

(أ) ابتداءً من سريان ذلك البروتوكول ، و

(ب) مع مراعاة أحكام ذلك البروتوكول ، و

(ج) فيما بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وذلك البروتوكول .

٢ - بالنسبة للدول الأخرى ، يسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الذي يلى انقضاء ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع وثيقة تصديقها عليها أو قبولها لها أو موافقتها عليها أو انضمامها إليها ، ولكن فقط فيما يتعلق بأى فئة من المعدات التي ينطبق عليها أحد البروتوكولات ومع مراعاة شروط الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة السابقة ، بالنسبة إلى ذلك البروتوكول .

المادة (٥٠)

العمليات الداخلية

١ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن عند التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه أن الاتفاقية لن تطبق على أى عملية داخلية تجاه تلك الدولة بالنسبة لكل أنواع المعدات أو بعضها .

٢ - بالرغم من الفقرة السابقة ، تسرى على أى عملية داخلية أحكام الفقرة (٤) من المادة (٨) ، والفقرة (١) من المادة (٩) ، والمادة (١٦) ، والفصل الخامس ، والمادة (٢٩) ، وأى أحكام أخرى في هذه الاتفاقية بخصوص الضمانات المسجلة .

٣ - في حالة تسجيل إشعار ضمانة وطنية في السجل الدولي ، لا تتأثر أولوية حائز تلك الضمانة وفقاً للمادة (٢٩) بكون تلك الضمانة قد آلت إلى شخص آخر عن طريق الإحالة أو الحلول وفقاً للقانون الواجب التطبيق .

المادة (٥١)

البروتوكولات التالية

١ - لجهة الإيداع أن تنشئ مجموعات عمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة التي تعتبرها جهة الإيداع ملائمة ، لتقدير إمكانية التوسيع في تطبيق هذه الاتفاقية ، من خلال بروتوكول واحد أو أكثر ، ليشمل معدات من أى فئة من المعدات المنقولة عالية القيمة ، بخلاف أى فئة مشار إليها في الفقرة (٣) من المادة (٢) ، ويكون كل عضو فيها قابلاً للتعریف بصورة فردية ، والحقوق التبعية المتعلقة بتلك المعدات .

- ٢ - على جهة الإيداع إحالة نص أي مشروع أولى لبروتوكول يتعلق بأى فئة من المعدات تعدد مجموعة عمل إلى جميع الأطراف فى هذه الاتفاقية وجميع الدول الأعضاء فى جهة الإيداع ، والدول الأعضاء فى الأمم المتحدة غير الأعضاء فى جهة الإيداع ، والمنظمات الحكومية المعنية وعليها أن تدعو تلك الدول والمنظمات إلى المشاركة فى مفاوضات حكومية دولية لإتمام مشروع بروتوكول على أساس مشروع ذلك البروتوكول الأولى .
- ٣ - على جهة الإيداع أيضاً إحالة نص أي مشروع بروتوكول أولى تعدد مجموعة عمل إلى المنظمات غير الحكومية المعنية التى تعتبرها جهة الإيداع ملائمة ، ويجب أن تدعى هذه المنظمات غير الحكومية فوراً إلى تقديم تعليقاتها على نص مشروع البروتوكول الأولى إلى جهة الإيداع وإلى المشاركة بصفة مراقب فى إعداد مشروع البروتوكول .
- ٤ - عندما تعتبر الهيئات المختصة فى جهة الإيداع أن مشروع البروتوكول أصبح جاهزاً لاعتماده ، فعلى جهة الإيداع أن تعقد مؤتمراً دبلوماسياً لاعتماده .
- ٥ - تطبق هذه الاتفاقية على فئة المعدات المشمولة بالبروتوكول بمجرد اعتماده ، مع مراعاة الفقرة (٦) .
- ٦ - لا تنطبق أحكام المادة (٤٥) مكرراً من هذه الاتفاقية على البروتوكول إلا إذا نص البروتوكول على ذلك صراحة .

(٥٢) المادة

الوحدات الإقليمية

- ١ - إذا كان لدى إحدى الدول المتعاقدة وحدات إقليمية تطبق فيها نظم قانونية مختلفة بالنسبة إلى الأمور التى تناولها هذه الاتفاقية ، فلها فى وقت التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام أن تعلن أن هذه الاتفاقية تطبق على جميع وحداتها الإقليمية أو على واحدة أو أكثر من هذه الوحدات فقط ، ولها أن تعديل إعلانها بتقديم إعلان آخر فى أى وقت .
- ٢ - يجب أن يشير ذلك الإعلان صراحة إلى الوحدات الإقليمية التى تطبق عليها هذه الاتفاقية .

- ٣ - إذا لم تصدر الدولة المتعاقدة أى إعلان بموجب الفقرة (١) تطبق هذه الاتفاقية على كل الوحدات الإقليمية لتلك الدولة .
- ٤ - عند قيام دولة متعاقدة بتوسيع نطاق هذه الاتفاقية ليشمل وحدة واحدة أو أكثر من وحداتها الإقليمية يمكن إصدار الإعلانات المسموح بها بمقتضى هذه الاتفاقية بالنسبة لكل وحدة من تلك الوحدات الإقليمية ، وقد تختلف الإعلانات الصادرة بالنسبة لوحدة إقليمية واحدة عن الإعلانات الصادرة بالنسبة لوحدة إقليمية أخرى .

- ٥ - إذا تم ، بموجب إعلان صادر وفقاً للفقرة (١) توسيع نطاق هذه الاتفاقية لتشمل واحدة أو أكثر من الوحدات الإقليمية لدولة متعاقدة :

(أ) يعتبر المدين موجوداً في الدولة المتعاقدة في حالة واحدة فقط هي أن يكون مؤسساً أو مشكلاً بموجب قانون ساري المفعول في وحدة إقليمية تنطبق عليها هذه الاتفاقية أو أن يكون له مكتب مسجل أو مقر قانوني أو مركز إداري أو مقر أعمال أو محل إقامة معتمد في وحدة إقليمية تنطبق عليها هذه الاتفاقية .

(ب) كل إشارة إلى موقع المعدات في الدولة المتعاقدة هي إشارة إلى موقع المعدات في أى وحدة إقليمية تنطبق عليها هذه الاتفاقية .

(ج) كل إشارة إلى السلطات الإدارية في تلك الدولة المتعاقدة تعتبر إشارة إلى السلطات الإدارية ذات الاختصاص في الوحدة الإقليمية التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية .

المادة (٥٣)

تحديد المحاكم

لأى دولة متعاقدة أن تعلن ، فى وقت التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه " المحكمة " أو " المحاكم " الملائمة لأغراض تطبيق المادة الأولى ، والفصل الثانى عشر من هذه الاتفاقية .

المادة (٥٤)**الإعلانات بخصوص التدابير**

- ١ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن ، فى وقت التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه ، أنه عندما توجد المعدات المضمنة فى إقليمها . أو تخضع للسيطرة من إقليمها ، فلا يجوز للدائن المضمون تأجير المعدات فى ذلك الإقليم .
- ٢ - على الدولة المتعاقدة فى وقت التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه ، أن تعلن ما إذا كان استخدام أى من التدابير المتاحة للدائن بموجب أى حكم فى هذه الاتفاقية لا يمارس إلا بقرار من المحكمة إذا لم يكن هناك نص صريح يلزم بتقديم طلب إلى المحكمة .

المادة (٥٥)**الإعلانات بخصوص التدابير المؤقتة****إلى حين الفصل النهائي**

لأى دولة متعاقدة أن تعلن فى وقت التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه أن تطبق أحكام المادة (١٣) أو المادة (٤٣) أو كلتا هاتين المادتين كليةً أو جزئياً . وفي حالة التطبيق الجزئي ، يجب أن يحدد الإعلان الشروط التى تطبق بمقتضاهما المادة ذات الصلة ، وأن يحدد فى غير تلك الحالة الأشكال الأخرى للتدابير المؤقتة التى سوف تطبق .

المادة (٥٦)**التحفظات والإعلانات**

- ١ - لا يجوز إبداء أى تحفظات على هذه الاتفاقية ولكن يجوز تقديم الإعلانات المرخص بها بموجب المواد ٣٩ و ٤٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ وفقاً لهذه الأحكام .

٢ - أى إعلان أو إعلان لاحق أو أى سحب لإعلان يتم بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يبلغ كتابة إلى جهة الإيداع .

المادة (٥٧)

الإعلانات اللاحقة

١ - لأى دولة طرف أن تصدر إعلاناً لاحقاً ، بخلاف إعلان صادر بموجب المادة (٦٠) ، فى أى وقت بعد تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة ، وذلك ببابلاغ جهة الإيداع .

٢ - يسرى أى إعلان لاحق كهذا فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء ستة أشهر على تاريخ تسلم جهة الإيداع لهذا الإبلاغ . وعند تحديد مدة أطول فى الإبلاغ لسريان ذلك الإعلان يسرى الإعلان بعد انقضاء تلك المدة الأطول بعد استلام جهة الإيداع للإبلاغ .

المادة (٦١)

مؤتمرات المراجعة والتعديلات والمسائل ذات الصلة

١ - تعد جهة الإيداع فى كل سنة أو فى أى وقت تتحتمه الظروف تقارير موجهة للدول الأطراف بخصوص الطريقة التى يتم بها التطبيق العملى للنظام الدولى الذى أنشأته هذه الاتفاقية . وعلى جهة الإيداع عند إعداد تلك التقارير أن تراعى تقارير السلطة الإشرافية بشأن نظام التسجيل الدولى .

٢ - بناءً على طلب ما لا يقل عن خمسة وعشرين فى المائة من الدول الأطراف تعقد جهة الإيداع من وقت لآخر وبالتشاور مع السلطة الإشرافية ، مؤتمرات للمراجعة للدول الأطراف ، وذلك للنظر فيما يلى :

(أ) التطبيق العملى لهذه الاتفاقية ومدى فاعليتها فى تسهيل التمويل والتأجير المضمن بالأصول للمعدات المشمولة بأحكامها .

(ب) التفسير القضائى لأحكام هذه الاتفاقية وتطبيق تلك الأحكام ، وكذلك التفسير القضائى للوائح التنظيمية وتطبيقاتها .

(ج) تشغيل نظام التسجيل الدولى ، وأداء المسجل ، ورقابة السلطة الإشرافية على المسجل مع الأخذ فى الاعتبار التقارير المقدمة من السلطة الإشرافية .

(د) ما إذا كان من المغوب فيه إدخال أي تعديلات على هذه الاتفاقية أو الترتيبات المتعلقة بالسجل الدولى .

٣ - مع مراعاة الفقرة (٤) ، يقتضى أي تعديل لهذه الاتفاقية موافقة أغلبية الثلثين على الأقل من الدول الأطراف المشاركة في المؤتمر المشار إليه في الفقرة السابقة ، ويجرى ذلك التعديل حينئذ بالنسبة للدول التي صدقت عليه أو قبلته أو وافقت عليه عندما تصدق عليه أو قبله أو توافق عليه ثلاثة دول ، وفقاً لأحكام المادة (٤٩) المتعلقة بسريان مفعوله .

٤ - عندما يكون التعديل المقترح لهذه الاتفاقية سيطبق على أكثر من فئة واحدة من فئات المعدات ، يجب أن يحصل ذلك التعديل أيضاً على موافقة أغلبية الثلثين على الأقل من الدول الأطراف في كل بروتوكول والمشاركة في المؤتمر المشار إليه في الفقرة (٢) .

المادة (٦٢)

جهة الإيداع ومهامها

١ - تودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى المنظمة الدولية لتوحيد القانون الخاص التي تسمى فيما بعد جهة الإيداع .

٢ - على جهة الإيداع :

(أ) إبلاغ كل الدول المتعاقدة بما يلى :

١ - كل توقيع جديد أو إيداع جديد لوثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام ، وتاريخ ذلك ،

٢ - تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ،

٣ - كل إعلان صادر وفقاً لهذه الاتفاقية ، وتاريخه ،

٤ - سحب أو تعديل أي إعلان ، وتاريخه ،

٥ - إبلاغ أي نقض لهذه الاتفاقية ، وتاريخ إيداع الإبلاغ وتاريخ سريان النقض .

- (ب) إرسال نسخ طبق الأصل ومصدقة من هذه الاتفاقية إلى كل الدول المتعاقدة ،
- (ج) تزويد السلطة الإشرافية والمسجل بنسخة من كل وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام ، مع تاريخ إيداعها ، ونسخة من كل إعلان أو سحب إعلان أو تعديل إعلان ونسخة من كل إبلاغ نقض ، مع تاريخ ذلك الإبلاغ ، لكي تصبح المعلومات التي تتضمنها متاحة بسهولة وبصورة كاملة .
- (د) أداء المهام الأخرى المعتادة لجهات الإيداع .
- إثباتاً لذلك ، قام المفوضون الموقعون أدناه المخولون حسب الأصول ،
بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في كيب تاون في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر / تشرين الثاني من عام ألفين واحد ، من نسخة أصلية واحدة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والصينية ، وتكون كل النصوص متساوية في الحجية وتسرى تلك الحجية بعد قيام الأمانة المشتركة للمؤتمر تحت مسئولية رئيس المؤتمر بالتحقق خلال مدة تسعين يوماً من تاريخه من تطابق النصوص مع بعضها البعض .

Doc 9794



2002

منظمة الطيران المدني الدولي

国际民用航空组织

МЕЖДУНАРОДНАЯ ОРГАНІЗАЦІЯ ГРАЖДАНСКОЇ АВІАЦІЇ
 ORGANIZACIÓN DE AVIACIÓN CIVIL INTERNACIONAL
 ORGANISATION DE L'AVIATION CIVILE INTERNATIONALE
 INTERNATIONAL CIVIL AVIATION ORGANIZATION



بروتوكول

بشأن المسائل التي تخص معدات الطائرات الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقوله

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول ،

إذ تضع في اعتبارها أنه من الضروري تنفيذ الاتفاقية بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقوله (المشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية") من حيث علاقتها بمعدات الطائرات ،
في ضوء الأغراض المنصوص عليها في ديباجة الاتفاقية ،
وإدراكاً منها للحاجة إلى تكييف الاتفاقية لكي تلبي المتطلبات الخاصة لتمويل الطائرات وتوسيع نطاق تطبيقها ليشمل عقود بيع معدات الطائرات ،
وإذ تضع في اعتبارها المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن الطيران المدني الدولي ، الموقعة في شيكاغو في السابع من ديسمبر / كانون الأول ١٩٤٤ ،
قد اتفقت على الأحكام التالية المتعلقة بمعدات الطائرات :

(الفصل الأول)

نطاق التطبيق وأحكام عامة

(المادة الأولى)

التعاريف

- ١ - يكون للمصطلحات المستخدمة في هذا البروتوكول المعاني المحددة لها في الاتفاقية ،
ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك .
- ٢ - تكون للمصطلحات التالية المستعملة في هذا البروتوكول المعاني المبينة أدناه :
 - (أ) "طائرة" تعنى طائرة كما هي معرفة لأغراض اتفاقية شيكاغو ، وهي إما هيكل الطائرة مع محركات الطائرات المركبة فيه ، أو طائرات الهليكوبتر .

(ب) "محركات الطائرة" تعنى محركات الطائرات التى تعمل بتكنولوجيا الدفع
النفاث أو التربينية أو المكبسية ، (غير تلك المستخدمة فى الخدمات العسكرية
أو الجمركية أو خدمات الشرطة) :

- ١ - التي لا تقل قوتها الدافعة عن ١٧٥ باوند أو ما يعادلها في حالة
محركات الطائرات التي تعمل بالدفع النفاث ، و
- ٢ - التي لا تقل قدرة الإقلاع التقديرية لعمود الإداره عن ٥٥ حصانًا
أو ما يعادلها ، في حالة محركات الطائرات التربينية أو المكبسية ،
مع جميع الوحدات والملحقات والقطع والمعدات الأخرى المركبة أو المدمجة فيها
أو الملتحقة بها وكل البيانات والأدلة والسجلات المتعلقة بها ،

(ج) "معدات الطائرات" تعنى هياكل الطائرات ومحركات الطائرات وطائرات الهليكوبتر ،
(د) "سجل الطائرات" يعني السجل الذي تحتفظ به الدولة أو سلطة تسجيل العلامات
المشتركة لأغراض اتفاقية شيكاغو ،

(ه) "هياكل الطائرات" تعنى هياكل الطائرات (غير تلك المستخدمة فى الخدمات
العسكرية أو الجمركية أو خدمات الشرطة) التي عندما تركب فيها محركات
طائرات ملائمة ، تصدر لها سلطة الطيران المختصة شهادة طراز لنقل ما يلى :

- ١ - ثمانية (٨) أشخاص على الأقل من فيهم الطاقم ، أو
 - ٢ - بضائع يتجاوز وزنها ٢٧٥ كيلو جراماً ،
- مع جميع الوحدات والملحقات والقطع والمعدات الأخرى المركبة أو المدمجة فيها
أو الملتحقة بها (غير محركات الطائرات) وكل البيانات والأدلة والسجلات
المتعلقة بها ،

(و) "الطرف المرخص له" يعني الطرف المشار إليه في الفقرة (٣) من المادة الثالثة عشرة ،
(ز) "اتفاقية شيكاغو" تعنى اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو
في ٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٤٤ ، بصيغتها المعدلة وملاحقها ،

(ح) "سلطة تسجيل العلامات المشتركة" تعنى السلطة التى تتحفظ بسجل وفقاً للمادة السابعة والسبعين من اتفاقية شيكاغو كما نفذت بموجب القرار الذى اعتمد مجلس منظمة الطيران المدنى الدولى فى ١٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٧ بشأن جنسية وتسجيل الطائرات التى تشغله وكالات تشغيل دولية ؛

(ط) "شطب تسجيل الطائرة" يعنى شطب أو حذف تسجيل الطائرة من سجل الطائرات الخاص بها وفقاً لاتفاقية شيكاغو ،

(ي) "عقد ضمان" يعنى عقداً يبرمه شخص كضامن ،

(ك) "ضامن" يعنى شخصاً يقوم بإعطاء أو إصدار كفالة أو ضمان واجب الدفع عند الطلب أو خطاب ضمان أو أي شكل آخر من أشكال الضمان ، وذلك لغرض تأمين الوفاء بأى التزام لصالح دائن مضمون بعقد ضمان أو بأى شكل آخر من أشكال الضمان ،

(ل) "طائرات الهليوكوبتر" تعنى الآلات الأقل من الهواء (غير تلك المستخدمة فى الخدمات العسكرية أو الجوية أو خدمات الشرطة) التى تعتمد أساساً أثناء الطيران على ردود فعل الهواء على واحد أو أكثر من الدوارات المشغلة بمحرك على محاور رأسية أساساً والتى تصدر لها سلطة الطيران المختصة شهادة طراز لنقل ما يلى :

١ - خمسة (٥) أشخاص على الأقل من فيهم الطاقم ، أو

٢ - بضائع يتجاوز وزنها .٤٥ كيلو جراماً ،

مع جميع الوحدات والملحقات والقطع والمعدات الأخرى المركبة أو المدمجة فيها أو الملحة بها (بما فيها الدوارات) وكل البيانات والأدلة والسجلات المتعلقة بها ،

(م) "حدث متعلق بالإعسار" يعنى :

١ - بدء إجراءات الإعسار ، أو

٢ - النية المعلنة لوقف الدفع أو وقفه الفعلى من جانب المدين عندما يمنع القانون أو إجراء من الدولة أو يوقف حق الدائن فى الشروع فى إجراءات الإعسار إزاء المدين أو فى تنفيذ التدابير المتاحة بموجب الاتفاقية ،

(ن) "الاختصاص الرئيسي بالإعسار" يعني الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز المصالح الرئيسية للمدين ، والتى تعتبر لهذا الغرض مكان المقر القانونى للمدين ، ما لم يثبت خلاف ذلك أو إن لم يكن له وجود ، المكان الذى تأسس فيه المدين أو نشأ فيه ،

(س) "سلطة السجل" تعنى السلطة الوطنية أو سلطة تسجيل العلامات المشتركة التي تحفظ سجل الطائرات في دولة متعاقدة والمسئولة عن تسجيل وشطب تسجيل الطائرات وفقاً لاتفاقية شيكاغو ، و

(ع) "دولة التسجيل" تعنى ، بالنسبة لطائرة ما ، الدولة التي تقييد طائرة في سجلها الوطني أو الدولة التي توجد فيها سلطة تسجيل العلامات المشتركة التي تحفظ سجل الطائرات .

(المادة الثانية)

تطبيق الاتفاقية فيما يتعلق بمعدات الطائرات

- ١ - تطبق الاتفاقية فيما يتعلق بمعدات الطائرات على النحو الذي تنص عليه أحكام هذا البروتوكول .
- ٢ - تعرف الاتفاقية وهذا البروتوكول باسم الاتفاقية بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة حسب تطبيقها على معدات الطائرات .

(المادة الثالثة)

تطبيق الاتفاقية على المبيعات

تطبق الأحكام التالية من الاتفاقية كما لو كانت الإشارات إلى أي عقد ينشئ ضمانة دولية أو ينص عليها هي إشارات إلى عقد بيع ، وكما لو كانت الإشارات إلى أي ضمانة دولية وأى ضمانة دولية مرتبطة والمدين والدائن هي إشارات إلى بيع وبيع مرتفع والبائع والمشترى على التوالي :

المادتان ٣ و ٤ ،

الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (١٦) من المادة ١٦ ،

الفقرة (٤) من المادة (١٩) ،

الفقرة (١) من المادة ٢٠ (فيما يتعلق بتسجيل عقد بيع أو بيع مرتقب) ،

الفقرة (٢) من المادة ٢٥ (فيما يتعلق ببيع مرتقب) ،

المادة ٣٠

وبإضافة إلى ذلك ، تطبق على عقود البيع والمبيعات المرتبطة بالأحكام العامة الواردة في المادة ١ ، والمادة ٥ ، والحصول من الرابع إلى السابع ، والمادة ٢٩ (باستثناء الفقرة ٣) من المادة ٢٩ التي تحل محلها الفقرتان (١) و(٢) من المادة (الرابعة عشرة) ، والفصل العاشر ، والفصل الثاني عشر (باستثناء المادة ٤٣) ، والفصل الثالث عشر ، والفصل الرابع عشر (باستثناء المادة ٦٠) .

(المادة الرابعة)

نطاق التطبيق

١ - دون الإخلال بالفقرة (١) من المادة ٣ من الاتفاقية ، تنطبق الاتفاقية أيضًا بالنسبة لطائرة هليكوپتر ، أو هيكل طائرة ، مسجلة في سجل للطائرات في دولة متعاقدة هي دولة التسجيل ، وإذا تم التسجيل طبقًا لاتفاق بشأن تسجيل الطائرة فيعتبر التسجيل ساريًّا من وقت إبرام ذلك الاتفاق .

٢ - لأغراض تعريف "العملية الداخلية" في المادة ١ من الاتفاقية :

(أ) يكون موقع هيكل الطائرة في دولة تسجيل الطائرة التي يشكل جزءًا منها ،

(ب) يكون موقع محرك الطائرة في دولة تسجيل الطائرة التي ركب فيها ، أو في المكان الذي يوجد به فعلاً إن لم يكن مركباً في طائرة ،

(ج) يكون موقع الطائرة الهليكوپتر في دولة تسجيلها ،

في وقت إبرام العقد الذي ينشئ الضمانة أو ينص عليها .

٣ - يجوز للأطراف الاتفاق كتابة على استثناء تطبيق المادة الحادية عشرة ، ويجوز لهم في علاقاتهم المتبادلة نقض أحكام هذا البروتوكول أو تغيير تأثيرها ، باستثناء الفقرات من (٢) إلى (٤) من المادة التاسعة .

(المادة الخامسة)

الإجراءات الشكلية لعقود البيع وأثارها وتسجيلها

١ - يكون أي عقد بيع لأغراض هذا البروتوكول هو عقد البيع :

(أ) المبرم كتابة ،

(ب) المتصل بإحدى معدات الطائرات التي يملك البائع سلطة التصرف فيها ،

(ج) الذي يسمح بتحديد معدات الطائرات وفقاً لهذا البروتوكول .

٢ - ينقل عقد البيع حقوق البائع في معدات الطائرات إلى المشتري وفقاً لشروط

ذلك العقد .

٣ - يظل تسجيل عقد البيع سارياً إلى أجل غير مسمى . ويظل تسجيل عقد البيع

المرتب سارياً ما لم يشطب أو إلى حين انتهاء المدة المحددة في التسجيل ، إن وجدت .

(المادة السادسة)

الصفات التمثيلية

لأى شخص أن يبرم عقداً أو أن يقوم بعملية بيع وأن يسجل ضمانة دولية على معدات الطائرات أو عملية بيع لها بصفته وكيلًا أو أميناً أو بأى صفة تمثيلية أخرى . وفي هذه الحالة ، يحق لذلك الشخص أن يتمسك بالحقوق والضمانات بموجب الاتفاقية .

(المادة السابعة)

وصف معدات الطائرة

يعتبر وصف إحدى معدات الطائرة ، الذي يتضمن الرقم المتسلسل للصانع واسم الصانع وتسمية الطراز ، ضروريًا وكافيًّا لتحديد المعدات لأغراض الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٧ من الاتفاقية والفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (١) من المادة الخامسة من هذا البروتوكول .

(المادة الثامنة)

اختيار القانون

- ١ - لا تنطبق هذه المادة إلا عندما تصدر الدولة المتعاقدة إعلاناً بوجب الفقرة (١) من المادة الثلاثين .
- ٢ - للأطراف في اتفاق ، أو عقد بيع ، أو عقد منح ضمان ، أو اتفاق تنزيل مرتبة ذي صلة به ، أن يتفقوا على القانون الذي ينظم حقوقهم والتزاماتهم التعاقدية ، إما كلياً أو جزئياً .
- ٣ - تعد الإشارة في الفقرة السابقة إلى القانون الذي يختاره الأطراف إشارة إلى القواعد القانونية الداخلية للدولة المعينة ، أو إلى القانون الداخلي للوحدة الإقليمية المحددة إذا كانت الدولة مكونة من عدة وحدات إقليمية ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك .

(الفصل الثاني)

التدابير في حالة الإخلال بالالتزامات - الأولويات والإحالات

(المادة التاسعة)

تعديل أحكام التدابير في حالة الإخلال بالالتزامات

- ١ - بالإضافة إلى التدابير المحددة في الفصل الثالث من الاتفاقية ، وبقدر ما يكون المدين قد وافق على ذلك في أي وقت ، وفي الظروف المحددة في ذلك الفصل ، يجوز للدائن :**
 - (أ) أن يعمل على شطب تسجيل الطائرة ،
 - (ب) أن يعمل على التصدير والنقل المادي لمعدات الطائرة من الإقليم الذي توجد فيه .
- لا يجوز للدائن أن يتخذ التدابير المحددة في الفقرة السابقة دون موافقة كتابية مسبقة من حائز أي ضمانة مسجلة أعلى مرتبة من ضمانة الدائن .
- لا تسري الفقرة (٣) من المادة ٨ من الاتفاقية على معدات الطائرات . ويجب ممارسة كل التدابير التي حدتها الاتفاقية بشأن معدات الطائرات بطريقة معقولة تجاريًا . ويعتبر استخدام أي من التدابير المذكورة معقولاً تجاريًا إذا تم طبقاً لأحد أحكام العقد ، إلا إذا كان ذلك الحكم غير معقول بصورة واضحة .

٤ - الدائن المضمون الذى يعطى الأشخاص المعينين إشعاراً مسبقاً مكتوباً مدة عشرة أيام عمل أو أكثر ببيع أو تأجير معتمز يعتبر قد وفى بشرط إعطاء "إشعار مسبق على وجه معقول" المنصوص عليه فى الفقرة (٤) من المادة ٨ من الاتفاقية . ولا يحول ما تقدم دون اتفاق الدائن المضمون مع المدين أو الضامن على مدة أطول للإشعار المسبق .

٥ - على سلطة السجل فى الدولة المتعاقدة أن تلبى طلب شطب التسجيل والتصدير فى الحالتين التاليتين مع مراعاة قوانين ولوائح السلامة المطبقة :

(أ) أن يكون الطلب مقدماً على النحو السليم من الطرف المرخص له بذلك بموجب ترخيص مسجل وغير قابل للإلغاء بتقديم طلب الشطب والتصدير ، و

(ب) أن يقدم الطرف المرخص له إلى سلطة التسجيل شهادة بأن الضمانات المسجلة التى لها أولوية على ضمانات الدائن الذى صدر لصالحه الترخيص قد تم تأديتها أو أن حائزى هذه الضمانات قد وافقوا على الشطب والتصدير .

٦ - الدائن المضمون الذى يعتزم إجراء الشطب والتصدير بموجب الفقرة (١) بدون أمر قضائى يجب أن يقدم كتابة إشعاراً مسبقاً معمولاً باقتراح الشطب والتصدير إلى :

(أ) الأشخاص المعينين المحددين فى الفقرة الفرعية (م) من الفقرة (١) والفقرة (٢) من المادة ١ من الاتفاقية ، و

(ب) الأشخاص المعينين المحددين فى الفقرة الفرعية (م) من الفقرة (٣) من المادة ١ من الاتفاقية الذين قدموا إشعاراً بحقوقهم إلى الدائن المضمون فى غضون مدة معقولة قبل الشطب والتصدير .

(المادة العاشرة)

تعديل الأحكام الخاصة

بالتدابير المؤقتة إلى حين الفصل النهائي

١ - لا تنطبق هذه المادة إلا عندما تصدر إحدى الدول المتعاقدة إعلاناً بموجب الفقرة (٢) من المادة الثلاثين وذلك فى حدود ما هو مبين فى مثل هذا الإعلان .

٢ - لأغراض الفقرة (١) من المادة ١٣ من الاتفاقية ، فإن تعبير "عاجل" في سياق التدابير المؤقتة يعني في غضون عدد أيام العمل المحددة في إعلان من الدولة المتعاقدة التي يقدم فيها الطلب ، اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب .

٣ - تسرى الفقرة (١) من المادة ١٣ من الاتفاقية مع إضافة ما يلى بعد الفقرة

الفرعية (د) مباشرة :

"(ه) البيع وتخصيص المتصحّلات الناتجة عنه ، إذا وافق المدين والدائن في أي وقت على ذلك بالتحديد" ، وتطبق الفقرة (٢) من المادة ٤٣ بعد إدراج عبارة "(ه)" بعد عبارة "الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من المادة ١٣" .

٤ - تنتقل الملكية أو أي ضمانة أخرى للمدين بالبيع بموجب الفقرة السابقة محررة من أي ضمانة أخرى يكون للضمانة الدولية لدى الدائن أولوية عليها بموجب أحكام المادة ٢٩ من الاتفاقية .

٥ - للدائن أو المدين أو أي شخص معنى آخر الاتفاق كتابة على استثناء تطبيق الفقرة (٢) من المادة ١٣ من الاتفاقية .

٦ - فيما يتعلق بالتدابير المذكورة في الفقرة (١) من المادة التاسعة :

(أ) يجب أن تتيحها سلطة السجل والسلطات الإدارية الأخرى ، في أي دولة متعاقدة ، حسب الحالة ، في غضون فترة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ قيام الدائن بإبلاغ تلك السلطات بأنه تم منح التدابير المحددة في الفقرة (١) من المادة التاسعة ، أو ، في حالة التدابير الذي تمنحه محكمة أجنبية ، أن يتم الاعتراف به من قبل محكمة في تلك الدولة المتعاقدة ، وأن يكون للدائن الحق في هذه التدابير وفقاً لاتفاقية ، و

(ب) تتعاون السلطات المختصة على وجه السرعة مع الدائن وتساعده في مباشرة هذه التدابير وفقاً لقوانين ولوائح سلامة الطيران الواجبة التطبيق .

٧ - لا تؤثر الفقرتان (٢) و(٦) على أي قوانين ولوائح تنظيمية مطبقة في مجال سلامة الطيران .

(المادة الحادية عشرة)

تدابير رد الحقوق في حالة الإعسار

- ١ - لا تسرى هذه المادة إلا إذا أصدرت الدولة المتعاقدة التي تقلل الاختصاص الأولى في حالة الإعسار إعلاناً بوجوب الفقرة (٣) من المادة الثلاثين .
البديل (أ) .
- ٢ - عند وقوع حدث متعلق بالإعسار ، يجب على مدير إجراءات الإعسار أو المدين ، حسب الحالة ، ومع مراعاة الفقرة ٧ ، أن يعطى حيازة معدات الطائرة إلى الدائن في موعد أقصاه أول الموعدين التاليين :
(أ) نهاية فترة الانتظار ،
(ب) التاريخ الذي يحق فيه للدائن أن يكتسب حيازة معدات الطائرة إذا لم تطبق هذه المادة .
- ٣ - لأغراض هذه المادة ، تكون "فترة الانتظار" هي الفترة المحددة في إعلان من الدولة المتعاقدة التي تقلل الاختصاص الأولى في حالة الإعسار .
- ٤ - الإشارات في هذه المادة إلى "مدير إجراءات الإعسار" هي إشارات إلى ذلك الشخص بصفته الرسمية لا الشخصية .
- ٥ - إذا لم تتح للدائن فرصة اكتساب الحيازة بمقتضى الفقرة (٢) وحتى ذلك الوقت :
(أ) يجب على مدير إجراءات الإعسار أو المدين ، حسب الحالة ، أن يحفظ معدات الطائرة ويصونها هي وقيمتها وفقاً للعقد ، و
(ب) يحق للدائن أن يطلب أي أشكال أخرى من التدابير المؤقتة المتاحة بوجوب القانون واجب التطبيق .
- ٦ - لا تحول الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة السابقة دون استخدام معدات الطائرة في إطار ترتيبات تهدف إلى الحفاظ على معدات الطائرة وصيانتها وحفظ قيمتها .

٧ - لمدير إجراءات الإعسار أو المدين ، حسب الحالة ، الاحتفاظ بحيازة معدات الطائرة في حالة وفائه ، بحلول الوقت المحدد في الفقرة (٢) ، بجميع التزاماته باستثناء الالتزام المترتب على بدء إجراءات الإعسار وموافقته على أداء كل الالتزامات المستقبلية بموجب العقد ، ولا تنطبق فترة انتظار ثانية فيما يتعلق بالإخلال بأداء هذه الالتزامات المستقبلية .

٨ - فيما يتعلق بالتدابير المذكورة في الفقرة (١) من المادة التاسعة :

(أ) يجب أن تتيحها سلطة التسجيل والسلطات الإدارية في أي دولة متعاقدة ، حسب الحالـة ، في غضون فترة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ قيام الدائن بإبلاغ تلك السلطات بأن له الحق في هذه التدابير وفقاً للاتفاقية ، و

(ب) تتعاون السلطات المختصة على وجه السرعة مع الدائن وتساعده في ممارسة هذه التدابير وفقاً لقوانين ولوائح سلامـة الطيران الواجبة التطبيق .

٩ - لا يجوز منع ممارسة التدابير التي تسمح بها الاتفاقية أو هذا البروتوكول أو تأخيرها إلى ما بعد الموعد المحدد في الفقرة (٢) .

١٠ - لا يجوز تعديل أي التزامات للمدين بموجب العقد دون موافقة الدائن .

١١ - لا يجوز تفسير أي شيء في الفقرة السابقة على أنه يؤثر على سلطة مدير إجراءات الإعسار بموجب القانون واجب التطبيق لإنها العقد ، إن وجدت مثل هذه السلطة .

١٢ - لا يجوز في إجراءات الإعسار إعطاء أولوية لأى حقوق أو ضمانات على ضمانات مسجلة ، باستثناء الحقوق أو الضمانات غير الرضائية من فئة يشملها إعلان موجب الفقرة (١) من المادة ٣٩

١٣ - تسرى الاتفاقية حسبما عدلت بموجب المادة التاسعة من هذا البروتوكول على ممارسة أي تدابير بموجب هذه المادة .

البديل (ب) .

٢ - عند وقوع حدث متعلق بالإعسار ، يجب على مدير إجراءات الإعسار أو المدين ، حسب الحالة ، بناءً على طلب الدائن ، أن يعطى إشعاراً للدائن في المهلة المحددة في إعلان الدولة المتعاقدة بموجب الفقرة (٣) من المادة الثلاثين بما إذا كان سيقوم بالتالي :

(أ) الوفاء بجميع التزاماته باستثناء الالتزام المترتب على بدء إجراءات الإعسار والموافقة على أداء كل الالتزامات المستقبلية بموجب العقد وبموجب وثائق العمليات ذات الصلة ، أو

(ب) إتاحة الفرصة للدائن لمارسة حيازة معدات الطائرات وفقاً للقانون الواجب التطبيق .

٣ - يمكن للقانون الواجب التطبيق المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة السابقة أن يجيز للمحكمة القضاء باتخاذ أي إجراء إضافي أو توفير أي ضمان إضافي .

٤ - يجب على الدائن أن يقدم أدلة على مطالباته وإثباتاً بأنه تم تسجيل ضمانه الدولي .

٥ - إن لم يعط مدير إجراءات الإعسار أو المدين ، حسب الحالة ، إشعاراً وفقاً للفقرة (٢) ، أو إذا أعلن مدير إجراءات الإعسار أو المدين عن عزمه إعطاء الدائن فرصة حيازة معدات الطائرة ولكنه لم يفعل ذلك ، يجوز للمحكمة أن تسمح للدائن بحيازة معدات الطائرة بالشروط التي تأمر بها المحكمة ولها أن تقضي باتخاذ أي إجراء إضافي أو توفير أي ضمان إضافي .

٦ - لا يجوز بيع معدات الطائرة ما لم تصدر المحكمة قراراً بشأن المطالبة والضمانة الدولية .

(المادة الثانية عشرة)

التعاون في حالة الإعسار

١ - لا تنطبق أحكام هذه المادة إلا إذا أصدرت الدولة المتعاقدة إعلاناً بموجب الفقرة (١) من المادة الثلاثين .

٢ - تتعاون المحاكم في أي دولة متعاقدة توجد فيها معدات الطائرة ، وفقاً للقانون تلك الدولة ، إلى أقصى حد ممكن مع المحاكم الأجنبية ومديرى إجراءات الإعسار الأجانب في تنفيذ أحكام المادة الحادية عشرة .

(المادة الثالثة عشرة)

الترخيص بطلب شطب التسجيل وطلب التصدير

- ١ - لا تنطبق أحكام هذه المادة إلا إذا أصدرت الدولة المتعاقدة إعلاناً بموجب الفقرة (١) من المادة الثلاثين .
- ٢ - إذا أصدر المدين ترخيصاً غير قابل للإلغاء بطلب شطب التسجيل ، وطلب تصدير حسب الشكل المرفق بهذا البروتوكول ، وقدم هذا الترخيص إلى سلطة السجل لتسجيله ، فيجب تسجيل ذلك الترخيص على هذا النحو .
- ٣ - يكون الشخص الذي تم إصدار الترخيص لصالحه ("الطرف المرخص له") ، أو من يعينه بشكل معتمد ، هو الشخص الوحيد الذي يحق له مباشرة التدابير المحددة في الفقرة (١) من المادة التاسعة ، ولا يجوز له أن يقوم بذلك إلا وفقاً للترخيص وقوانين وأنظمة سلامة الطيران المطبق . ولا يجوز للمدين إلغاء هذا الترخيص بدون موافقة مكتوبة من الطرف المرخص له . ويجب على سلطة السجل أن تشطب أي ترخيص من السجل بناءً على طلب الطرف المرخص له .
- ٤ - تتعاون سلطة السجل والسلطات الإدارية الأخرى في الدول المتعاقدة على وجه السرعة مع الطرف المرخص له وتساعده في مباشرة التدابير المحددة في المادة التاسعة .

(المادة الرابعة عشرة)

تعديل الأحكام الخاصة بالأولوية

- ١ - يكتسب مشتري إحدى معدات الطائرات بمحبوب بيع مسجل حقوقه على تلك المعدات محررة من أي ضمانة مسجلة فيما بعد ومحررة من أي ضمانة غير مسجلة ، حتى لو كان المشتري يعلم فعلياً بوجود الضمانة غير المسجلة .
- ٢ - يكتسب مشتري إحدى معدات الطائرات حقوقه عليها مع مراعاة أي ضمانة مسجلة في وقت حيازتها .

٣ - لا تتأثر ملكية محرك الطائرة أو أي حق آخر أو ضمانة تتعلق به بتركيبه على الطائرة أو فكه منها .

٤ - تنطبق الفقرة (٧) من المادة ٢٩ من الاتفاقية على أي شيء بخلاف إحدى المعدات تكون مركباً على هيكل أو محرك طائرة أو طائرة هليوكوبتر .

(المادة الخامسة عشرة)

تعديل الأحكام الخاصة بالإحالة

تسري الفقرة (١) من المادة ٣٣ من الاتفاقية كما لو كان ما يلى قد أضيف بعد

الفقرة الفرعية (ب) مباشرة :

"(ج) وأن يوافق المدين على الإحالة كتابة ، سواء قمت الموافقة أو لم تتم قبل الإحالة أو عرفت الحال إليه بالتحديد أو لم تعرفه" .

(المادة السادسة عشرة)

الأحكام الخاصة بالمدين

١ - إذا لم يحدث إخلال بالالتزامات بالمعنى الوارد في المادة ١١ من الاتفاقية ،

يكون للمدين حق التمتع واستعمال المعدات بدون منازع وفقاً للعقد إذا كل من ما يلى :

(أ) الدائن وحائز أي ضمانة يكون للمدين عليها حقوق محررة من كل ضمانة بموجب

الفقرة (٤) من المادة ٢٩ من الاتفاقية أو ، بصفته المشترى ، بموجب الفقرة (١)

من المادة الرابعة عشرة من هذا البروتوكول ، ولكن فقط إلى الحد الذي لا يكون

المدين قد وافق فيه على خلاف ذلك ، و

(ب) حائز أي ضمانة يخضع لها حق أو ضمان المدين وفقاً للفقرة (٤) من المادة ٢٩

من الاتفاقية أو ، بصفته المشترى ، وفقاً للفقرة (٢) من المادة الرابعة عشرة

من هذا البروتوكول ، ولكن فقط إلى الحد الذي يكون حائز الضمانة قد وافق عليه .

٢ - ليس في الاتفاقية أو في هذا البروتوكول ما يؤثر على مسؤولية الدائن عن أي إخلال

بالعقد بمقتضى القانون الواجب التطبيق بقدر ارتباط ذلك العقد بمعدات الطائرات .

(الفصل الثالث)

أحكام التسجيل المتعلقة**بالضمادات الدولية على معدات الطائرات**

(المادة السابعة عشرة)

السلطة الإشرافية والمسجل

- ١ - السلطة الإشرافية هي الهيئة الدولية المعينة بقرار معتمد من المؤتمر الدبلوماسي المنعقد لاعتماد اتفاقية بشأن المعدات المنقولة وبروتوكول بشأن الطائرات .
- ٢ - إذا لم تتمكن الهيئة الدولية المشار إليها في الفقرة السابقة أو لم ترغب في العمل كسلطة إشرافية ، يعقد مؤتمر للدول الموقعة والمعاقدة لتعيين سلطة إشرافية أخرى .
- ٣ - تتمتع السلطة الإشرافية ومسئوليها وموظفوها بالحصانة ضد الإجراءات القانونية أو الإدارية على النحو المحدد في القوانين المطبقة عليهم بصفتها هيئة دولية أو خلاف ذلك .
- ٤ - للسلطة الإشرافية أن تنشئ لجنة خبراء ، من بين الأشخاص الذين ترشحهم الدول الموقعة والمعاقدة والذين يملكون المؤهلات والخبرات الضرورية ، وتكلفها بهمة مساعدة السلطة الإشرافية في الاضطلاع بوظائفها .
- ٥ - يقوم المسجل الأول بتشغيل السجل الدولي لفترة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ . وبعد ذلك ، تعيين السلطة الإشرافية المسجل أو تعينه على فترات منتظمة كل خمس سنوات .

(المادة الثامنة عشرة)

اللائحة التنظيمية الأولى

تضع السلطة الإشرافية اللائحة التنظيمية الأولى بحيث تسري فور دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ .

(المادة التاسعة عشرة)**نقط الدخول المحددة**

- ١ - مع مراعاة الفقرة (٢) ، يمكن لأى دولة متعاقدة فى أى وقت تعين هيئة أو هيئات فى إقليمها لتكون نقطة دخول أو نقاط دخول يجب أو يمكن أن ترسل عن طريقها إلى السجل الدولى المعلومات الازمة للتسجيل ، باستثناء تسجيل إشعار ضمانة وطنية أو حق أو ضمان فى إطار المادة ٤ ينشأ بوجب قوانين دولة أخرى .
- ٢ - يمكن للتعيين الذى يتم فى إطار الفقرة السابقة أن يسمح ، ولكن دون أن يلزم ، باستعمال نقطة الدخول أو نقاط الدخول فيما يتعلق بالمعلومات الازمة فى عمليات التسجيل بالنسبة لحركات الطائرات .

(المادة العشرون)**تعديلات إضافية على أحكام السجل**

- ١ - لأغراض الفقرة (٦) من المادة ١٩ من الاتفاقية ، تكون معايير البحث عن إحدى معدات الطائرات هو اسم صانعها والرقم المتسلسل للصانع ورمز طرازها مكملاً حسب الضرورة بالمعلومات الإضافية الازمة لضمان تحديدها . ويجب تحديد هذه المعلومات الإضافية في اللائحة التنظيمية .
- ٢ - لأغراض الفقرة (٢) من المادة ٢٥ من الاتفاقية ، وفي ظل الظروف المبينة فيها ، يجب على صاحب الضمانة الدولية المرتقبة المسجلة أو صاحب الإحالة المرتقبة المسجلة لضمانة دولية أو الشخص الذى سجل لصالحه بيع مرتقب أن يتتخذ الإجراءات المتاحة له للعمل على شطب التسجيل في موعد أقصاه خمسة أيام عمل بعد استلام الطلب الوارد بيانه في تلك الفقرة .
- ٣ - تحدد الرسوم المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (٢) من المادة ١٧ من الاتفاقية بحيث تغطى التكاليف المعقولة لإنشاء وتشغيل وتنظيم السجل الدولي والتكاليف المعقولة للسلطة الإشرافية والمرتبطة بالاضطلاع بالوظائف وممارسة السلطات وأداء المهام المذكورة في الفقرة (٢) من المادة ١٧ من الاتفاقية .

- ٤ - يجب أداء المهام المركزية للسجل الدولى وإدارتها من جانب المسجل على مدار الساعة ، ويجب تشغيل نقاط الدخول المختلفة على الأقل خلال ساعات العمل فى إقليم كل منها .
- ٥ - لا يقل حد التأمين أو الضمان المالى المشار إليه فى الفقرة (٤) من المادة ٢٨ من الاتفاقية ، بالنسبة لكل حادث ، عن القيمة القصوى لإحدى معدات الطائرة وفقاً لما تحدده السلطة الإشرافية .
- ٦ - ليس فى الاتفاقية ما يمنع المسجل من الحصول على تأمين أو ضمان مالى يغطى الأحداث التى لا يكون المسجل مسؤولاً عنها بموجب المادة ٢٨ من الاتفاقية .

(الفصل الرابع)

الاختصاص

(المادة الحادية والعشرون)

تعديل أحكام الاختصاص

لأغراض المادة ٤٣ من الاتفاقية ومع مراعاة المادة ٤٢ من الاتفاقية ، تكون محكمة الدولة المتعاقدة مختصة أيضاً عندما تكون تلك الدولة هي دولة التسجيل وتكون المعدات فى شكل طائرة هليكوبتر أو هيكل طائرة .

(المادة الثانية والعشرون)

التنازل عن حصانة الاختصاص

- ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) ، يتمتع بقوه الإلزام أى تنازل عن حصانة الاختصاص بالعلاقة إلى المحاكم المنصوص عليها فى المادة ٤٢ أو المادة ٤٣ من الاتفاقية ، أو فيما يختص بطرق إنفاذ الحقوق والضمادات المتعلقة بإحدى معدات الطائرات بموجب الاتفاقية ، وإذا استوفيت الشروط الأخرى لهذا الاختصاص أو الإنفاذ ، فهو ينبع الاختصاص ويسمح باللجوء إلى إجراءات الإنفاذ ، حسب الحاله .
- ٢ - يجب أن يكون أى رفع للحصانة بموجب الفقرة السابقة كتابة وأن يتضمن وصفاً لمعدات الطائرة .

(الفصل الخامس)

العلاقة باتفاقيات أخرى

(المادة الثالثة والعشرون)

العلاقة بالاتفاقية بشأن الاعتراف

الدولي بالحقوق على الطائرات

تجب هذه الاتفاقية ، بالنسبة لأى دولة متعاقدة تكون طرفاً فى الاتفاقية بشأن الاعتراف الدولى بالحقوق على الطائرات ، الموقعة فى جنيف فى ١٩ يونيو / حزيران ١٩٤٨ ، تلك الاتفاقية من حيث علاقتها بالطائرات ، كما هى معرفة فى هذا البروتوكول ، وبمعداتات الطائرات . إلا أن هذه الاتفاقية لا تجبر اتفاقية جنيف فيما يتعلق بالحقوق أو الضمانات التى لا تشملها أو تؤثر فيها هذه الاتفاقية .

(المادة الرابعة والعشرون)

العلاقة باتفاقية توحيد بعض القواعد

المتعلقة بالجزء التحفظى على الطائرات

١ - تجوب هذه الاتفاقية ، بالنسبة لأى دولة متعاقدة تكون طرفاً فى اتفاقية توحيد بعض القواعد المتعلقة بالجزء التحفظى على الطائرات ، الموقعة فى روما فى ٢٩ مايو / آيار ١٩٣٣ ، تلك الاتفاقية من حيث علاقتها بالطائرات كما هى معرفة فى هذا البروتوكول .

٢ - لأى دولة متعاقدة طرف فى الاتفاقية المذكورة أعلاه أن تعلن فى وقت التصديق على هذا البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه ، أنها لن تطبق هذه المادة .

(المادة الخامسة والعشرون)

العلاقة باتفاقية المنظمة الدولية

لتوحيد القانون الخاص بشأن التأجير التمويلي الدولى

تجب الاتفاقية اتفاقية المنظمة الدولية لتوحيد القانون الخاص بشأن التأجير التمويلي الدولى ، الموقعة فى أوتاوا فى ٢٨ مايو / آيار ١٩٨٨ ومن حيث علاقتها بمعداتات الطائرات .

(الفصل السادس)

الأحكام الختامية

(المادة السادسة والعشرون)

**التوقيع على البروتوكول أو التصديق عليه
أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه**

- ١ - يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول في كيب تاون في ١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠١ للدول المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي لإقرار اتفاقية بشأن المعدات المنقولة وبروتوكول بشأن معدات الطائرات ، المنعقد في كيب تاون من ٢٩ أكتوبر / تشرين الأول إلى ١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠١ ، يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول بعد ١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠١ لكل الدول في مقر المنظمة الدولية لتوحيد القانون الخاص في روما إلى أن يبدأ سريانه وفقاً للمادة الثامنة والعشرين .
- ٢ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو القبول أو الموافقة من الدول التي وقعت عليه .
- ٣ - لأى دولة لم توقع على هذا البروتوكول أن تنضم إليه في أى وقت .
- ٤ - يسرى التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بإيداع وثيقة رسمية تفيد ذلك لدى جهة الإيداع .
- ٥ - لا يجوز لأى دولة أن تصبح طرفاً في هذا البروتوكول ما لم تكن أيضاً طرفاً في الاتفاقية أو أصبحت طرفاً فيها .

(المادة السابعة والعشرون)

منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي

- ١ - أى منظمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي تشكلها دول ذات سيادة وتمارس الاختصاص على أمور معينة يحكمها هذا البروتوكول ، يجوز لها بالمثل أن توقع على هذا البروتوكول أو تقبله أو توافق عليه أو تنضم إليه . ويكون لمنظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية في هذه الحالة حقوق وواجبات الدولة المتعاقدة بقدر اختصاص تلك المنظمة بالأمور

التي يحكمها هذا البروتوكول ، وعندما يكون عدد الدول المتعاقدة مهما فى هذا البروتوكول ، لا ت hubs منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية كما لو كانت دولة متعاقدة بالإضافة إلى دولها الأعضاء من الدول المتعاقدة .

٢ - يجب على منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية عند توقيعها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها أن تقدم إعلاناً إلى جهة الإيداع تحديد فيه الأمور التي يحكمها هذا البروتوكول والتي أنسنت إليها دولها الأعضاء الاختصاص بها . ويجب على منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية أن تبادر فوراً إلى إبلاغ جهة الإيداع بأى تغييرات فى توزيع اختصاصها المحدد فى الإعلان المخصوص عليه فى هذه الفقرة ، بما فى ذلك أى اختصاص جديد أنسن إليها .

٣ - كل إشارة فى هذا البروتوكول إلى "الدولة المتعاقدة" أو "الدول المتعاقدة" أو "الدولة الطرف" أو "الدول الأطراف" تتطبق بالتساوى على منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية حيالما يتطلب السياق ذلك .

(المادة الثامنة والعشرون)

سريان مفعول البروتوكول

١ - يسرى مفعول هذا البروتوكول فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثامنة ، وذلك فيما بين الدول التى أودعت هذه الوثائق .

٢ - بالنسبة للدول الأخرى ، يسرى هذا البروتوكول فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

(المادة التاسعة والعشرون)

الوحدات الإقليمية

١ - إذا كان لدى إحدى الدول وحدات إقليمية تطبق فيها نظم قانونية مختلفة بالنسبة إلى الأمور التي يتناولها هذا البروتوكول ، فلها فى وقت التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام أن تعلن أن هذا البروتوكول يطبق على جميع وحداتها الإقليمية أو على واحدة أو أكثر من هذه الوحدات فقط ، ولها أن تعدل هذا الإعلان بتقديم إعلان آخر فى أى وقت .

- ٢ - يجب أن يشير ذلك الإعلان صراحة إلى الوحدات الإقليمية التي ينطبق عليها البروتوكول .
- ٣ - إذا لم تقدم الدولة المتعاقدة أي إعلان بموجب الفقرة (١) ، يطبق هذا البروتوكول على كل الوحدات الإقليمية لتلك الدولة .
- ٤ - عند قيام دولة متعاقدة بتوسيع نطاق هذا البروتوكول ليشمل وحدة واحدة أو أكثر من وحداتها الإقليمية ، يمكن إصدار الإعلانات المسموح بها بمقتضى هذا البروتوكول بالنسبة لكل وحدة من تلك الوحدات الإقليمية ، وقد تختلف الإعلانات الصادرة بالنسبة لوحدة إقليمية واحدة عن تلك الصادرة بالنسبة لوحدة إقليمية أخرى .
- ٥ - إذا تم ، بموجب إعلان صادر وفقاً للفقرة (١) ، توسيع نطاق هذا البروتوكول ليشمل ، وحدة أو أكثر من الوحدات الإقليمية لدولة متعاقدة :
- (أ) يعتبر المدين موجوداً في الدولة المتعاقدة في حالة واحدة فقط هي أن يكون مؤسساً أو مشكلاً بموجب قانون ساري المفعول في وحدة إقليمية تنطبق عليها الاتفاقية وهذا البروتوكول أو أن يكون له مكتب مسجل أو مقر قانوني أو مركز إداري أو مقر أعمال أو محل إقامة معتمد في وحدة إقليمية تنطبق عليها الاتفاقية وهذا البروتوكول .
- (ب) كل إشارة إلى موقع المعدات في الدولة المتعاقدة هي إشارة إلى موقع المعدات في أي وحدة إقليمية تنطبق عليها الاتفاقية وهذا البروتوكول ، و
- (ج) كل إشارة إلى السلطات الإدارية في تلك الدولة المتعاقدة تعتبر إشارة إلى السلطات الإدارية ذات الاختصاص في الوحدة الإقليمية التي تنطبق عليها الاتفاقية وهذا البروتوكول ، وأى إشارة إلى السجل الوطني أو سلطة السجل في تلك الدولة المتعاقدة تعتبر إشارة إلى سجل الطائرات الساري أو سلطة السجل ذات الاختصاص في الوحدة أو الوحدات الإقليمية التي تنطبق عليها الاتفاقية وهذا البروتوكول .

(المادة الثلاثون)

الإعلانات المتعلقة بأحكام معينة

- ١ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن عند التصديق على هذا البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه ، أنها لن تطبق أى مادة أو أكثر من المواد الثامنة والثانية عشرة والثالثة عشرة من هذا البروتوكول .
- ٢ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن فى وقت التصديق على هذا البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه أنها سوف تطبق كلياً أو جزئياً المادة العاشرة من هذا البروتوكول . وإذا أعلنت أنها سوف تطبق الفقرة (٢) من المادة العاشرة فعليها أن تحدد المدة المطلوبة فيها .
- ٣ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن فى وقت التصديق على هذا البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه أنها سوف تطبق كلياً البديل (أ) أو أنها سوف تطبق كلياً البديل (ب) من المادة الحادية عشرة ، وإذا أعلنت ذلك فعليها أن تحدد أنواع إجراءات الإعسار ، إن وجدت ، التي ستطبق عليها البديل (أ) وأنواع إجراءات الإعسار ، إن وجدت ، التي ستطبق عليها البديل (ب) . وعلى الدولة التي تصدر إعلاناً بوجب هذه الفقرة أن تحدد المدة المطلوبة في المادة الحادية عشرة .
- ٤ - يجب أن تطبق محاكم الدول المتعاقدة المادة الحادية عشرة وفقاً للإعلان الذي أصدرته الدولة المتعاقدة التي تمثل الاختصاص الأساسي بالإعسار .
- ٥ - لأى دولة متعاقدة أن تعلن ، عند التصديق على هذا البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه ، أنها لن تطبق أحكام المادة الحادية والعشرين كلياً أو جزئياً . وفي حالة التطبيق الجزئي ، يجب أن يحدد الإعلان الشروط التي تطبق بمقتضاهما المادة ذات الصلة ، أو أن يحدد في غير تلك الحالة الأشكال الأخرى للتدارير المؤقتة التي سوف تطبق .

(المادة الحادية والثلاثون)

الإعلانات الصادرة بموجب الاتفاقية

تعتبر الإعلانات الصادرة بموجب الاتفاقية ، بما في ذلك الإعلانات الصادرة بموجب المواد ٣٩ و ٤٠ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ من الاتفاقية ، كأنها أصدرت أيضاً بموجب هذا البروتوكول ، ما لم ينص على خلاف ذلك .

(المادة الثانية والثلاثون)

التحفظات والإعلانات

- ١ - لا يجوز إبداء أي تحفظات على هذا البروتوكول ، ولكن يجوز تقديم الإعلانات المرخص بها بموجب المادة الرابعة عشرة والتاسعة والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين والثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين وفقاً لهذه الأحكام .
- ٢ - أي إعلان أو إعلان لاحق أو أي سحب لإعلان يتم بموجب هذا البروتوكول يجب أن يبلغ كتابة إلى جهة الإيداع .

(المادة الثالثة والثلاثون)

الإعلانات اللاحقة

- ١ - لأى دولة طرف أن تصدر إعلاناً لاحقاً ، بخلاف إعلان صادر بموجب المادة الحادية والثلاثين في إطار المادة ٦٠ من الاتفاقية ، وذلك في أي وقت بعد تاريخ سريان هذا البروتوكول بالنسبة لتلك الدولة الطرف ، بإبلاغ جهة الإيداع بذلك .
- ٢ - يسرى أي إعلان لاحق كهذا في اليوم الأول من الشهر الذي يلى انقضاء ستة أشهر على تاريخ تسلم جهة الإيداع لهذا الإبلاغ ، وعند تحديد مدة أطول لسريان ذلك الإعلان ، يسرى الإعلان بعد انقضاء تلك المدة الأطول بعد تسلم جهة الإيداع للإبلاغ .
- ٣ - بالرغم من الفقرتين السابقتين ، يستمر تطبيق هذا البروتوكول كما لو كانت هذه الإعلانات اللاحقة لم تصدر بالنسبة لجميع الحقوق والضمادات الناشئة قبل تاريخ سريان أي إعلان لاحق .

(المادة الرابعة والثلاثون)**سحب الإعلانات**

- ١ - لأى دولة طرف أصدرت إعلاناً بموجب هذا البروتوكول ، بخلاف إعلان صادر بموجب المادة الحادية والثلاثين فى إطار المادة ٦٠ من الاتفاقية ، أن تسحبه فى أى وقت بإبلاغ رسمي مكتوب ترسله إلى جهة الإيداع . ويسرى هذا السحب فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء ستة أشهر على تاريخ استلام جهة الإيداع لذلك الإبلاغ .
- ٢ - بالرغم من الفقرة السابقة ، يستمر تطبيق هذا البروتوكول بالنسبة لجميع الحقوق والضمانات الناشئة قبل تاريخ ذلك السحب كما لو كان هذا السحب لم يصدر .

(المادة الخامسة والثلاثون)**النقض**

- ١ - لأى دولة طرف أن تنقض هذا البروتوكول بإرسال إبلاغ مكتوب إلى جهة الإيداع .
- ٢ - يسرى هذا النقض فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء اثنى عشر شهراً من تاريخ استلام جهة الإيداع لذلك الإبلاغ .
- ٣ - بالرغم من الفقرتين السابقتين ، يستمر تطبيق هذا البروتوكول على جميع الحقوق والضمانات الناشئة قبل تاريخ سريان ذلك النقض كما لو كان هذا النقض لم يصدر .

(المادة السادسة والثلاثون)**مؤتمرات المراجعة والتعديلات والمسائل ذات الصلة**

- ١ - تعد جهة الإيداع فى كل سنة أو فى أى وقت تتحتمه الظروف تقارير موجهة للدول الأطراف بخصوص الطريقة التى يتم بها التطبيق资料ى للنظام الدولى الذى أنشأته الاتفاقية كما عدلتها هذا البروتوكول ، وعلى جهة الإيداع عند إعداد تلك التقارير أن تراعى تقارير السلطة الإشرافية بشأن نظام التسجيل الدولى .

٢ - بناءً على طلب ما لا يقل عن خمسة وعشرين في المائة من الدول الأطراف ،
تعقد جهة الإيداع من وقت إلى آخر ، بالتشاور مع السلطة الإشرافية ، مؤتمرات للمراجعة
للدول الأطراف ، وذلك للنظر فيما يلى :

(أ) التطبيق العملي لاتفاقية حسب تعديلها بهذا البروتوكول ومدى فعاليتها
في تسهيل التمويل بضمان الأصول للمعدات المشمولة بأحكامها .

(ب) التفسير القضائي لأحكام هذا البروتوكول وتطبيق تلك الأحكام وكذلك التفسير
القضائي للوائح التنظيمية وتطبيقاتها .

(ج) تشغيل نظام التسجيل الدولي وأداء المسجل ورقابة السلطة الإشرافية على
المسجل مع الأخذ في الاعتبار التقارير المقدمة من السلطة الإشرافية .

(د) ما إذا كان من المرغوب فيه إدخال أي تعديلات على هذا البروتوكول أو الترتيبات
المتعلقة بالسجل الدولي .

٣ - يقتضي أي تعديل على هذا البروتوكول موافقة أغلبية الثلثين على الأقل من
الدول المشاركة في المؤتمر المشار إليه في الفقرة السابقة ، ويجرى ذلك التعديل حينئذ
بالنسبة للدول التي صدقت عليه أو قبلته أو وافقت عليه عندما تصدق عليه أو تقبله أو توافق
عليه ثمانى دول بموجب أحكام المادة السابعة والعشرين المتعلقة بسريان مفعوله .

(المادة السابعة والثلاثون)

جهة الإيداع ومهامها

١ - تودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى المنظمة الدولية
لتوحيد القانون الخاص المعين بوصفه جهة الإيداع بموجب هذا البروتوكول .

٢ - على جهة الإيداع :

(أ) إبلاغ كل الدول المتعاقدة بما يلى :

١ - كل توقيع جديد أو إيداع جديد لوثيقة تصديق أو قبول أو موافقة
أو انضمام ، وتاريخ ذلك ،

- ٢ - تاريخ سريان مفعول هذا البروتوكول ،
- ٣ - كل إعلان صادر وفقاً لهذا البروتوكول ، وتاريخه ،
- ٤ - سحب أو تعديل أي إعلان ، وتاريخه ، و
- ٥ - إبلاغ أي نقض لهذا البروتوكول ، وتاريخ إيداع الإبلاغ وتاريخ سريان النقض ،

(ب) إرسال نسخ طبق الأصل ومصدقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول المتعاقدة ،
 (ج) تزويد السلطة الإشرافية والمسجل بنسخة من كل وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام مع تاريخ إيداعها ، ونسخة من كل إعلان أو سحب إعلان أو تعديل إعلان ، ونسخة من كل إبلاغ نقض مع تاريخ الإبلاغ ، لكي تصبح المعلومات الواردة فيها متاحة بسهولة وبصورة كاملة ، و

(د) أداء المهام الأخرى المعتادة لجهات الإيداع .

إثباتاً لذلك ، قام المفوضون الموقعون أدناه ، المخولون حسب الأصول ، بتوقيع هذا البروتوكول .

حرر في كيب تاون في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر / تشرين الثاني من عام ألفين وواحد من نسخة أصلية واحدة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية والصينية ، وتكون كل النصوص متساوية في الحجم . وتسرى تلك الحجمية بعد التحقق منها من قبل أمانة المؤتمر المشترك بموجب تفويض رئيس المؤتمر خلال مدة تسعين يوماً من تاريخه من تطابق النصوص مع بعضها البعض .

مرفق

نموذج الترخيص غير القابل للإلغاء

طلب شطب التسجيل والتصدير

[يدرج التاريخ]

إلى : [يدرج اسم سلطة السجل] .

الموضوع : ترخيص غير قابل للإلغاء بطلب شطب التسجيل وبطلب التصدير .

إن الموقع أدناه هو [المشغل] [المالك]^(*) المسجل [يدرج اسم صانع هيكل الطائرة / طائرة هليوكوبتر ورقم الطاز] بالرقم المتسلسل للصانع [يدرج الرقم المتسلسل للصانع] و[رقم] [علامة] التسجيل [يدرج رقم / علامة التسجيل] (مع جميع الملحقات والوحدات والقطع والمعدات المركبة أو المدمجة أو المضافة ، "الطائرة") .

هذه الوثيقة هي ترخيص غير قابل للإلغاء بطلب شطب التسجيل وبطلب التصدير صادر عن الموقع أدناه لصالح [يدرج اسم الدائن] ("الطرف المرخص له") بمقتضى السلطة التي تخولها المادة (٢٤) من الاتفاقية ووفقاً لتلك المادة ، يطلب الموقع أدناه ما يلى :

١ - الاعتراف بأن الطرف المرخص له ، أو الشخص الذي تصدر له شهادة بأنه معين من جانبه ، هو الشخص الوحيد الذي يحق له ما يلى :

- (أ) العمل على شطب تسجيل الطائرة من [يدرج اسم سجل الطائرة] الذي تحتفظ به [يدرج اسم سلطة التسجيل] لأغراض الفصل الثالث من اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو في ١٢/٧/١٩٤٤
- (ب) العمل على تصدير الطائرة ونقلها مادياً من [يدرج اسم الدولة] .

(*) يوضع المصطلح الدال على معيار التسجيل الوطني ذي الصلة .

٢ - تأكيد بأن الطرف المرخص له ، أو الشخص الذى تصدر له شهادة بأنه معين من جانبه ، يجوز له اتخاذ الإجراء المحدد فى البند (١) أعلاه بناءً على طلب مكتوب ودون موافقة الموقع أدناه ، وأنه بناءً على هذا الطلب تتعاون السلطات فى [يدرج اسم الدولة] مع الطرف المرخص له بغية إنجاز هذا الإجراء بسرعة .

لا يجوز للموقع أدناه أن يلغى الحقوق التى أنشأتها هذه الوثيقة لصالح الطرف المرخص له إلا بموافقة مكتوبة من الطرف المرخص له .

يرجى الإفاداة بموافقتكم على هذا الطلب وشروطه بتدوين ذلك على النحو الملائم فى الخانة المخصصة لذلك أدناه وإيداع هذه الوثيقة لدى [يدرج اسم سلطة السجل] .

[يدرج اسم المشغل / المالك]

من جانب : [يدرج اسم الموقع] .

قمت الموافقة عليه وأودع فى هذا اليوم

بصفته : [تدرج وظيفة الموقع] .

[يدرج التاريخ]

[تدرج التفاصيل التدوينية الملائمة] .

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٥١٦) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١١ بشأن الموافقة على إعلان جمهورية مصر العربية بشأن اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة ، والموقعة في كيب تاون بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٦ ، وسحب الإعلان السابق إيداعه لدى جهة الإيداع :

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٥ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٨ :

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية إعلان جمهورية مصر العربية بشأن اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة ، والموقعة في كيب تاون بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٦ ، وسحب الإعلان السابق إيداعه لدى جهة الإيداع :

ويُعمل بهذا الإعلان اعتباراً من ٢٠٢٠/٦/١

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٨

وزير الخارجية

سامح شكري

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن تقديم الحكومة الكورية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون و٩٠٠ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تنفيذ مشروع «تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري» الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(مادة وحيدة)

وُفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن تقديم الحكومة الكورية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون و٩٠٠ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تنفيذ مشروع «تطوير نظام مي肯ة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري» ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٤٤١ هـ

(المافق ٧ مارس سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٦ شوال سنة ١٤٤١ هـ
 (المافق ٨ يونيو سنة ٢٠٢٠ م) .

القاهرة في ٥ يناير ٢٠٢٠

صاحبة السعادة .

يشرفني أن أشير إلى المناقشات التي عقدت بين ممثلى حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الثنائى بهدف تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح نيابة عن حكومة جمهورية كوريا الترتيبات التالية وفقاً لاتفاقية التعاون الثقافي والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة في ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ (المشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية") :

١ - بغرض المساهمة في تنفيذ مشروع بعنوان "تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري" (المشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية - طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية كوريا - منحة لا تتجاوز قيمتها اثنان مليون وتسعمائة ألف دولار أمريكي (٢.٩٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي) (المشار إليها فيما يلى بـ"المنحة") .

٢ - مدة تنفيذ المشروع من تاريخ بدء المشروع في ٢٠١٩ وحتى تاريخ انتهاء تنفيذ

المشروع في ٢٠٢٢

٣ - تساهُم هذه المنحة في :

(أ) تحسين كفاءة إدارة براءات الاختراع داخل المقر الرئيسي للمكتب عن طريق استخدام نظام طلبات براءات الاختراع عبر الإنترنٌت ونظام البحث في البراءات للفحص :

(ب) تسهيل وصول المعلومات المتعلقة بالبراءات للعامة :

(ج) تحسين نظام إدارة براءات الاختراع بمكتب براءات الاختراع من خلال إنشاء بوابة خدمات إلكترونية للجمهور ، نظام اتصالات ما بين الخدمة الإلكترونية والنظام المعتمد الحالى ، ونظام بحث النص الكامل لبراءات الاختراع ؛ و

(د) إتاحة برنامج لتنمية القدرات من خلال إيفاد خبراء كوريين إلى مكتب براءات الاختراع وتدريب مسئولى المكتب فى كوريا .

٤ - الجهات التنفيذية المسئولة عن تنفيذ المشروع هي :

(أ) عن جمهورية كوريا - الهيئة الكورية للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ"الهيئة الكورية") ؛ و

(ب) عن جمهورية مصر العربية - مكتب براءات الاختراع (المشار إليه فيما بعد بـ"مكتب براءات الاختراع") .

٥ - يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالمشروع - بما فيها مخصصات الميزانية ، الجداول الزمنية للتنفيذ والإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة الحكومتين الكورية والمصرية - طبقاً لمحضر المناقشات (المشار إليه فيما يلى بـ"محضر المناقشات") الذى تم توقيعه بالقاهرة فى ١٩ فبراير ٢٠١٩ بين الهيئة الكورية ومكتب براءات الاختراع بما يتماشى مع الاتفاقية ، أحكام هذا الخطاب ، والقوانين واللوائح المحلية المعنية فى كلا البلدين .

٦ - تساعد الحكومة الكورية الحكومة المصرية فى تنفيذ المشروع من خلال تطوير نظام التسجيل الإلكترونى ، توفير المعدات ، إرسال الخبراء الكوريين إلى مكتب براءات الاختراع ، وتدريب مسئولى مكتب براءات الاختراع فى كوريا طبقاً لما ورد فى محضر المناقشات .

٧ - تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) التخلص الجمرکي السريع والإعفاء من رسوم الموانئ ، رسوم الاستيراد ، الضريبة الجمرکية ، ضريبة القيمة المضافة ، وغيرها من الضرائب والرسوم العامة الأخرى فيما يخص المعدات والأجهزة (فيما عدا السيارات) الموردة بوجب المنحة والمتصلة بتنفيذ المشروع ؛

(ب) تحمل تكلفة التفريغ ، النقل الداخلى ، التخزين ، والتأمين على المعدات والأجهزة من ميناء أو مطار الوصول إلى موقع المشروع فى مصر ؛

(ج) تأمين الإعفاء من الضرائب بما في ذلك الضريبة الجمركية ، الرسوم ، الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الأخرى لجميع المعدات والأجهزة التي يستوردها الخبراء الكوريون للاستخدام الشخصي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، وبعد الانتهاء من المشروع ، سوف تخضع تلك المعدات والأجهزة للضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو يتم إعادةها إلى كوريا :

(د) إعفاء الخبراء الكوريين من الضريبة على الدخل بشرط أن يكون هذا الدخل مولاًً من أموال المنحة :

(ه) تحمل تكلفة ضريبة القيمة المضافة للمعدات والأجهزة المشتراء في مصر للمشروع ؛ و

(و) توفير كافة التسهيلات الواردة في محضر المناقشات من أجل تسهيل تنفيذ المشروع .

٨ - تتشاور الجهات التنفيذية وتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشروع .

٩ - فيما يتعلق بالموضوعات الأخرى غير المذكورة في هذا الخطاب ، فإن كلا الحكومتين تعاملان على النحو المنصوص عليه في محضر المناقشات بما يتماشى مع الاتفاقية ، أحکام هذا الخطاب والقوانين واللوائح المحلية المعنية في كلا البلدين لضمان التنفيذ الناجح للمشروع .

١٠ - حرر هذا الخطاب المقترن باللغات الكورية ، العربية وإنجليزية . ويحرر خطاب الرد عليه باللغات العربية ، الكورية وإنجليزية ، ولكل من النصوص الكورية ، العربية وإنجليزية ذات الحجية ، ولكن في حالة أي اختلاف في التفسير ، فإنه يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجلizية .

وفي حالة إذا ما كان المقترح المشار إليه بعاليه مقبولاً لدى حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفني أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد عليه بالموافقة اتفاقاً بين حكومتينا في هذا الخصوص ، ويصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا لإخطار كتابي من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إقامة الإجراءات المحلية الالزمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى

السفير / يون يو تشول

سفير فوق العادة ومفوض عن

حكومة جمهورية كوريا

لدى جمهورية مصر العربية

صاحبة السعادة

الدكتورة / رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٥ يناير ٢٠٢٠

صاحب السعادة ،

يشرفني أن أؤكد استلامي لخطاب سيادتكم بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٠ ، والذى نصه كالتالى :

"يشرفني أنأشير إلى المناقشات التي عقدت بين ممثلى حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الثنائى بهدف تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح نيابة عن حكومة جمهورية كوريا الترتيبات التالية وفقاً لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ (المشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية") :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع بعنوان "تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية فى مكتب براءات الاختراع المصرى" (المشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية - طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية كوريا - منحة لا تتتجاوز قيمتها اثنان مليون وتسعمائة ألف دولار أمريكي (٢,٩٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) (المشار إليها فيما يلى بـ"المنحة") .

٢ - مدة تنفيذ المشروع من تاريخ بدء المشروع فى ٢٠١٩ وحتى تاريخ انتهاء تنفيذ

المشروع فى ٢٠٢٢

٣ - تساهم هذه المنحة فى :

(أ) تحسين كفاءة إدارة براءات الاختراع داخل المقر الرئيسي للمكتب عن طريق استخدام نظام طلبات براءات الاختراع عبر الإنترنت ونظام البحث فى البراءات للفحص :

(ب) تسهيل وصول المعلومات المتعلقة بالبراءات للعامة :

(ج) تحسين نظام إدارة براءات الاختراع بمكتب براءات الاختراع من خلال إنشاء بوابة خدمات إلكترونية للجمهور ، نظام اتصالات ما بين الخدمة الإلكترونية والنظام المعتمد الحالى ، ونظام بحث النص الكامل لبراءات الاختراع ؛ و

(د) إتاحة برنامج لتنمية القدرات من خلال إيفاد خبراء كوريين إلى مكتب براءات الاختراع وتدريب مسئولى المكتب فى كوريا .

٤ - الجهات التنفيذية المسئولة عن تنفيذ المشروع هي :

(أ) عن جمهورية كوريا - الهيئة الكورية للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ"الهيئة الكورية") ؛ و

(ب) عن جمهورية مصر العربية - مكتب براءات الاختراع (المشار إليه فيما بعد بـ"مكتب براءات الاختراع") .

٥ - يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالمشروع - بما فيها مخصصات الميزانية ، الجداول الزمنية للتنفيذ والإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة الحكومتين الكورية والمصرية - طبقاً لمحضر المناقشات (المشار إليه فيما يلى بـ"محضر المناقشات") الذى تم توقيعه بالقاهرة فى ١٩ فبراير ٢٠١٩ بين الهيئة الكورية ومكتب براءات الاختراع بما يتماشى مع الاتفاقية ، أحكام هذا الخطاب ، والقوانين واللوائح المحلية المعنية فى كلا البلدين .

٦ - تساعد الحكومة الكورية الحكومية المصرية فى تنفيذ المشروع من خلال تطوير نظام التسجيل الإلكترونى ، توفير المعدات ، إرسال الخبراء الكوريين إلى مكتب براءات الاختراع ، وتدريب مسئولى مكتب براءات الاختراع فى كوريا طبقاً لما ورد فى محضر المناقشات .

٧ - تتحذى الحكومة المصرية الإجراءات الالزامية لـ :

(أ) التخلص الجمرکي السريع والإعفاء من رسوم الموانئ ، رسوم الاستيراد ، الضريبة الجمرکية ، ضريبة القيمة المضافة ، وغيرها من الضرائب والرسوم العامة الأخرى فيما يخص المعدات والأجهزة (فيما عدا السيارات) الموردة بوجب المنحة والمتصلة بتنفيذ المشروع ؛

(ب) تحمل تكلفة التفريغ ، النقل الداخلى ، التخزين ، والتأمين على المعدات والأجهزة من ميناء أو مطار الوصول إلى موقع المشروع فى مصر ؛

(ج) تأمين الإعفاء من الضرائب بما في ذلك الضريبة الجمركية ، الرسوم ، الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الأخرى لجميع المعدات والأجهزة التي يستوردها الخبراء الكوريون للاستخدام الشخصي وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، وبعد الانتهاء من المشروع ، سوف تخضع تلك المعدات والأجهزة للضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو يتم إعادةها إلى كوريا :

(د) إعفاء الخبراء الكوريين من الضريبة على الدخل بشرط أن يكون هذا الدخل مولاًً من أموال المنحة :

(ه) تحمل تكلفة ضريبة القيمة المضافة للمعدات والأجهزة المشتراء في مصر للمشروع ؛ و

(و) توفير كافة التسهيلات الواردة في محضر المناقشات من أجل تسهيل تنفيذ المشروع .

٨ - تشاور الجهات التنفيذية وتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشروع .

٩ - فيما يتعلق بالموضوعات الأخرى غير المذكورة في هذا الخطاب ، فإن كلا الحكومتين تعاملان على النحو المنصوص عليه في محضر المناقشات بما يتماشى مع الاتفاقية ، أحکام هذا الخطاب والقوانين واللوائح المحلية المعنية في كلا البلدين لضمان التنفيذ الناجح للمشروع .

١٠ - حرر هذا الخطاب المقترن باللغات الكورية ، العربية وإنجليزية . ويحرر خطاب الرد عليه باللغات العربية ، الكورية وإنجليزية ، ولكل من النصوص الكورية ، العربية وإنجليزية ذات الحجية ، ولكن في حالة أي اختلاف في التفسير ، فإنه يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجلizية .

وفي حالة إذا ما كان المقترح المشار إليه بعالیه مقبولاً لدى حکومة جمهوریة مصر العربية ، فإنه ليشرفني أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد عليه بالموافقة اتفاقاً بين حکومتينا في هذا الخصوص ، ويصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حکومة جمهوریة كوريا لإخطار كتابي من حکومة جمهوریة مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ" .

وإنني ليشرفني أن أؤكد لسيادتكم قبول حکومة جمهوریة مصر العربية المقترح المشار إليه بعالیه وأن خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد عليه يشكلان اتفاقاً بين حکومتينا في هذا الشأن ، الذي يصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حکومة جمهوریة كوريا لإخطار كتابي من حکومة جمهوریة مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية الازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقدیرى

الدكتورة/ رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولي
جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة

السفير / يون يو تشول

سفير فوق العادة ومفوض عن
حکومة جمهوریة كوريا
لدى جمهوریة مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٢١) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٧ الصادرة بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن تقديم الحكومة الكورية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون و٩٠٠ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تنفيذ مشروع "تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري" ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١٥ : وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ : وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١١ :

قرار:

(مادة وحيدة)

تُنشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن تقديم الحكومة الكورية للحكومة المصرية منحة لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون و٩٠٠ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تنفيذ مشروع "تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري" ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١٥ ويعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨

وزير الخارجية

سامح شكري

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٢٠/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

١٣٠٩ - ٢٠٢٠/٨/١٣ - ٢٠٢٠/٢٥٠٩٣